توزع مجاناً | العدد الرابع | الثلاثاء 7 ايار 2013 م

حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2012

قمع بقوة القانون

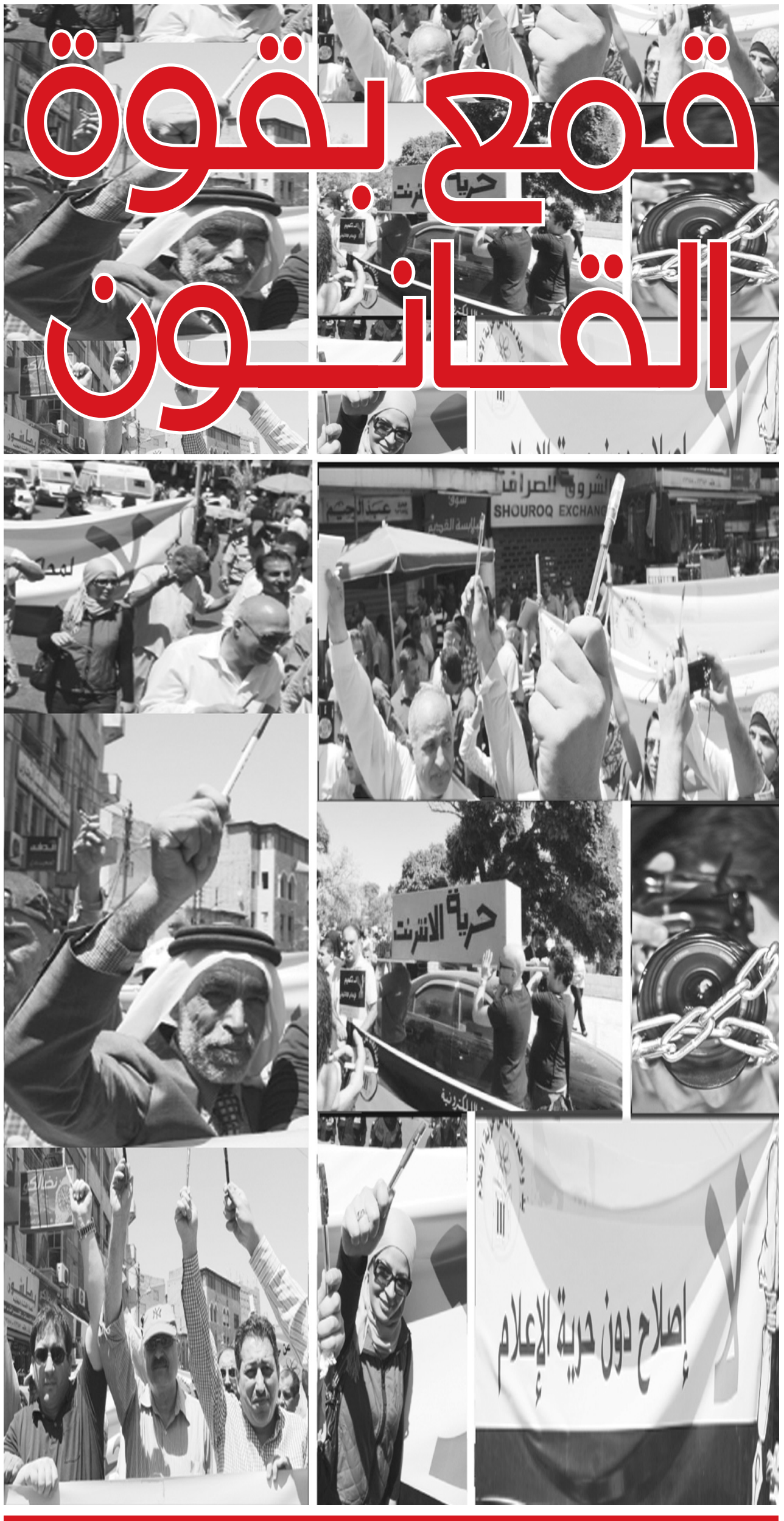

الملك و«اتلانتيك»
جدل حول حرية رأس الدولة في التعبير عن رأيه
7

رسل الحرية.. مواهب شبابية تدعم حقوق الانسان
9

الناطور لـ «برندة»:

الضغط الشعبي والاعلامي ساهم بالافراج عني
10

شبكات التواصل الاجتماعي .. آفاق جديدة للإعلام بحرية غير مقيدة
12

العنف الجامعي يهدد بانتهاك حق الأمن والتعليم
13

مجلس كنائس الشرق الادنى يطلق المرحلة الثالثة من مشروع اعانة اللاجئين السوريين

أعلنت جمعية مجلس الكنائس للشرق الأدنى لإغاثة اللاجئين عن اطلاقها المرحلة الثالثة من مشروعهاACT ٢٠١٣ لاعانة اللاجئين السوريين والذي يستهدف اعانة ١٠٠ من الاسر اللاجئة السورية التي تقطن في منطقة جبل القلعة في العاصمة.

ووفقا لرئيس الجمعية الدكتور فرح عطاالله فان مشروع" اكت" ٢٠١٣ لاعانة الاسر السورية اللاجئة يشمل اضافة الى الاعانات العينية عدة مكونات اغاثية وطبية وتدريبية.

وقال ان الجمعية وبالتعاون مع جمعيات محلية ونادي القلعة الرياضي تم القيام بدراسة ميدانية ل ١٠٠ أسرة سورية لاجئة بغرض الوقوف على أحوال هذه الأسر لتوجيه المساعدات بطريقة مرتكزة على بيانات ومعلومات دقيقة من خلال فريق بحث ميداني متخصص ومدرب.

وبمشاركة أعضاء اللجنة السورية والأردنية المشكلة من قبل جمعية مجلس الكنائس للشرق الأدنى لإغاثة اللاجئين تم عقد مجموعة من حلقات الإرشاد الجمعي للاجئات السوريات حول عدد من المهارات كحل المشكلات وبناء الثقة بالذات ومهارات الاتصال والتواصل عقدت في نادي القلعة الرياضي بمشاركة (٩٠) سيدة سورية.

طلبة الجامعة الأردنية يرفضون قرار «الدفع قبل التسجيل»

نفذ تجمع طلبة الجامعة الأردنية للإصلاح وكتلة عودة الطلابية مسيرة حاشده أمام رئاسة الجامعة الأردنية رفضا لقرار الجامعة الأخير "الدفع قبل التسجيل " ويأتي هذا الاعتصام ضمن سلسلة اعتصامات نفذها التجمع وباقي القوى الطلابية المتحالفة لاسقاط القرار وأعلن التجمع عن يوم الثلاثاء ليكون موعد لاعتصام اخر أمام الرئاسة حتى إسقاط القرار وتراجع الإدارة عن موقفها الرافض التعاطي مع الازمه بعقلانية ..

وهتف المشاركون هتافات تؤكد على رفضهم للقرار: وتقوليش بدك كاش ..بدنا تعليم ببلاش يا حيف و يا حيف حرمونا تسجيل الصيف هات يا رئيس هات ..ايش رأيك نوقع شيكات ..ومن هالعين ومن هالعين ..بس والله بدرس بدين كما قام الطلبة بترديد أهزوجة حول الفساد في الجامعات صاحبتها "الدبكة"

وفي ختام الفعالية ألقى الطالب مهند القلاب عضو تجمع طلبة الجامعة الأردنية للإصلاح والطالب عمرو منصور رئيس اتحاد طلبة الجامعة الأردنية كلمات أكدوا فيها على استمرار الطلبة في نضالهم من أجل إلغاء هذا القرار الجائر الذي يدلل على النية الحقيقية لرفع الرسوم الجامعية تمهيداً لخصخصة الجامعات.

كما أكد المتحدثان على استمرار الطلبة في مقاطعة التسجيل إلى أن يتم إلغاء قرار الدفع قبل التسجيل.

الوطني لحقوق الانسان يصدر دليل معايير الحق في الإنتخاب

أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان اليوم دليل المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالحق في الانتخاب.

وتضمن الدليل ثلاثة فصول يتعلق الأول ببيان المواد الدستورية التي كفلت للمواطن الأردني الحق في انتخابات حرة وعادلة، فيما تناول الثاني المعايير والمواثيق الدولية التي كفلت حق الإنسان في انتخابات حرة ونزيهة بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويتعلق الفصل الثالث والأخير بالتشريعات الوطنية بدءاً من قانوني الانتخاب والهيئة المستقلة للانتخاب والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة والتي تناولت جميع الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وجاء الدليل نتيجة لأعمال الحملة الوطنية التي نفذها المركز قبل الانتخابات النيابية لهذا العام التي جرت في كانون الثاني الماضي والتي حملت عنوان " اقترع سراً يكن صوتك حراً" لتشجيع الناخبين وتوعيتهم بأهمية المشاركة الفاعلة فيها.

وهدفت الحملة إلى توعية الناخبين بأهمية المشاركة الحرة في الانتخابات بالإضافة الى شرح الإضافات الجديدة التي تضمنها القانون الحالي المتمثلة بالقائمة العامة التي تمنح المواطن الحق في اختيار ممثليه على مستوى الوطن.

وركزت الحملة على مشاركة المرأة في هذه الانتخابات وممارسة الناخبين لحقهم في الاقتراع بسرية تامة، فيما ركزت الورشات التدريبية التي نفذها المركز في جميع محافظات المملكة على الإطار القانوني للعملية الانتخابية وفقا للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية، وعلى سرية الاقتراع بالإضافة الى استعراض دور الهيئة المستقلة للانتخاب باعتبارها تجربة أردنية جديدة في الإدارة والإشراف على الانتخابات النيابية.

682 اعدام نفذت حول العالم عام 2012

على الرغم من وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في الاردن منذ عام (٢٠٠٦) ، إلا أنه وخلال عام (٢٠١٢) أصدر (١٦) حكماً بالإعدام بعد إدانته معظم المتهمين بجرائم القتل العمد وفق ما جاء في تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية الشهر الماضي. وبين التقرير أن عام (٢٠١٢) شهد تنفيذ لأحكام الإعدام في عدد من الدول على الرغم من قوة وإستمرار الإتجاه العالمي نحو إلغاء العقوبة ، حيث وصل عدد الإعدامات التي تأكد تنفيذها الى (٦٨٢) عملية في (٢١) دولة بزيادة عمليتين عن عام (٢٠١١). وإنخفض عدد الدول التي نفذت فيها أحكام الإعدام من (٦٣) دولة الى (٥٨) دولة. ومن حيث طرق تنفيذ الإعدام في عام (٢٠١٢) فكانت بقطع الرأس والشنق وإطلاق الرصاص والحقنة المميتة. ويؤكد التقرير بأن بعض الدول تفرض عقوبة الإعدام على جرائم خاصة بالعلاقات الجنسية والتي تتم بالتراضي بين الطرفين ، وهي جميعها أفعال لا تندرج تحت المعيار الدولي الخاص "بأشد الجرائم خطورة".

حملة «امي اردنية وجنسيتها حق لي» تواصل نشاطاتها وتعتصم امام النواب

اعتصمت نساء حملة "أمي أردنية وجنسيتها حق لي" أمام مقر مجلس النواب بالتزامن مع عيد العمال.

وأوضحت منسقة الحملة نعمة الحباشنة أن الاعتصام يأتي تذكيرا بواقع أبناء الأردنيات العاملين الذين يفقدون الكثير من الحقوق جراء عدم تمتعهم بالأوراق الثبوتية ومعاملتهم كأنهم أجانب في بلدهم.

وتابعت الحباشنة أن الأم الأردنية تفقد حقها في استفادة أولادها من ضمانها، كذلك في الحق في التعليم والصحة وإلى ما غير ذلك من الحقوق الأساسية للأردنيين.

تعتبر الحباشنة أن هذا الواقع الأليم لأبناء الأردنيات يجعلهم عرضة للاستغلال وإلى أسوء أشكال العمل الجبري.

المذكرة التي صدّرتها الحملة لوسائل الإعلام اليوم أشارت إلى أنه وخلال العامين المنصرمين قامت الحملة بتنفيذ ثمانية وعشرون وقفة احتجاجية سلمية انتقلت إلى رحمة الله خلالها اثنتان من نساء الحملة وهن يحلمن بالوصول إلى العدالة.

وتابع البيان أن "الراحلات تركن ورائهن الرصيف يتذكرهن شاهداً على الظلم الواقع عليهن ؛ فمتى سيحين الوقت لإعطاء المرأة الأردنية المتزوجة من أجنبي حقها بنقل جنسيتها الى ابنائها ورفع الظلم عنها ؟؟ هل هو حلم بعيد المنال ؟؟ أم هو حق ممنوع ؟؟؟؟؟ الدستور الأردني ساوى بين الأردنيين في الحقوق والواجبات والمرأة المواطنة الاردنية جزء لا يتجزأ من هذا الوطن".

خلص البيان إلى عدم تنازل النساء عن حقوقهن "لن نتنازل عن حقنا مهما حدث إنه الاعتصام التاسع والعشرين وما زلنا نتساءل : أين حقنا ؟؟ نعتصم ونحن نعرف حقوقنا ونقف وقفتنا الاحتجاجية ونحن نعلم أنكم تعرفون جيدا مطالباتنا لكنكم تدفنون رؤوسكم في الرمال . اعتصامنا غدا ليس للتذكير لأننا نثق بذاكرتكم ؛ لكنه للسؤال ألم يحن الوقت بعد".

9 منظمات اهلية تقدم مقترحات على قانون حق الحصول على المعلومات

قدم ائتلاف مكون من ٩ منظمات أهلية بقيادة مركز الشفافية الأردني مذكرة قانونية للجنة القانونية في مجلس النواب تتضمن مقترحات على قانون الحق في الحصول على المعلومات من شأنها تفعيله وتحسين بيئة الحريات من خلال الوصول إلى المعلومات دون تقييدات وعراقيل تضمنتها صيغة القانون الأصلية.

ويعقد مركز الشفافية اجتماعا لفريق مؤسسات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين الأربعاء لمناقشة هذه التعديلات وإقرارها بشكلها النهائي قبل رفعها إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب.

ووضعت المذكرة جملة تحفظات على القانون أبرزها "تشكيل المجلس الذي يضم ممثلين عن الجهات الحكومية أو شبه الحكومية بغياب المجتمع المدني"، وإزالة "البيانات الشفوية" من تعريف المعلومات في القانون باعتبار أن الأصل في القانون لا يتعامل مع "الشفوي".

كما تضمنت المذكرة تحفظا على أن "الامتناع عن الرد على الطلب ضمن المدة القانونية المنصوص عليها رفضاً للطلب (المادة ٩/د) ما يعطي شرعية "للمسؤول أن يتهرب من الرد على الطلب".

وتحفظ الائتلاف على مدة ٣٠ يوماً من تاريخ و تقديم المعلومة باعتبارها "سوف تحرم مقدم الطلب من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب".

وحثت المذكرة على "الغاء أي رسوم وتحديد التكلفة شرط إثباتها من السلطة بمبلغ معقول كحد أعلى لضمانة الا يكون القدرة المالية عائقاً امام ممارسة هذا الحق".

عن أبرز التوصيات، تطالب بإعادة تشكيل المجلس بحيث يتضمن ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاعلام المستقل، كذلك العمل على إعادة صياغة القانون بما ينسجم مع التحفظات الواردة في هذه المذكرة مع التركيز على المادة ١٣ من القانون.

ضرورة العمل على تضمين القانون لمواد تؤدي إلى تصنيف المعلومات العامة وبالتالي تحديد سقوف للمدد الزمنية لتقديم هذه المعلومات بناء على التصنيف.

كما تضمنت المذكرة الائتلاف توصية في "عدم ربط تطبيق نصوص القانون بنصوص قانونية واردة في قوانين أخرى والعمل على دمج هذه القوانين بقانون واحد هو قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات".

كذلك "عدم العمل على إضفاء أي حماية على أية معلومات ضرورية لتطبيق النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد إلا في أضيق الحدود ولأسباب مبررة يتم تضمينها القانون نفسه ضماناً للتطبيق السليم.

وأوصى الائتلاف على أن يتم العمل على إنشاء موقع الكتروني حكومي يتيح المعلومات بشكل سلس وسريع لكل فرد يحتاج إلى الوصول إليها ودون تفريق بين المواطن والمقيم أيضاً في ذلك ضماناً للنزاهة والشفافية وإجراء أكثر فعالية في الكشف عن الفساد والتقليل منه.

برندة الحدث صحيفة رسل الحرية

ملحق غير دوري يصدرعن الشركة العالمية للصحافة واصدار الصحف ويوزع مجاناً

رئيس التحرير
وليد حسني

مدير التحرير
عمر محارمة

هيئة التحرير
هيثم أبو عطية
طلال منصور

رسوم الكاريكاتير
بهاء سلمان

الاخراج الفني
معاوية اللحام

العنوان
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - "شارع الجامعة سابقا"
هاتف : 5160824
تلفاكس : 5160810
ص.ب : 961167
الرمز البريدي : 11196

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
-1863-2002د

الموقع والبريد الإلكتروني
www.al-hadath.com
info@al-hadath.com

طبعت بمطابع الدستور

بدعم من
UNDEF The United Nations Democracy Fund

فريدم هاوس تضع الاردن في المرتبة 145 على مؤشر حرية الصحافة وتصنفه بـ «غير حر»

احتفل العالم في الثالث من الشهر الحالي بالذكرى العشرين لليوم العالمي لحرية الصحافة، دفاعاً عن حرية الرأي والتعبير وعن سلامة الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المختلفة.

وجاء إختيار الثالث من أيار/ مايو لإحياء ذكرى إعتماد إعلان ويندهوك التاريخي خلال إجتماع للصحفيين الأفريقيين نظّمته اليونسكو وعُقد في ناميبيا في الثالث من أيار/ مايو (١٩٩١).

وينص الإعلان على أنّه لا يمكن تحقيق حرية الصحافة إلا من خلال ضمان بيئة إعلامية حرّة ومستقلّة وقائمة على التعدّدية. وهذا شرط مسبق لضمان أمن الصحفيين أثناء تأدية مهامهم، ولكفالة التحقيق في الجرائم ضد حرية الصحافة تحقيقاً سريعاً ودقيقاً. ويأتي إحتفال هذا العام تحت شعار "التحدث بأمان : ضمان حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام".

وبحسب تقرير (فريدم هاوس) ، فقد انخفض عدد السكان في العالم الذين يعيشون في ظل صحافة حرة تماماً الى أدنى مستوياتها منذ (١٠) سنوات ، بسبب تدهور الحريات الصحفية في عدد من دول العالم ومن بينها مصر وأصبح واحد فقط من كل ستة أشخاص في العالم يعيش في بلاد تتمتع بحرية الصحافة. كما أكد تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصحفيين الى أن (٧٠) صحفياً وصحفية قتلوا عام (٢٠١٢) وهو رقم يقارب أكثر الأعوام دموية منذ عام (١٩٩٢) ، حيث قتل عام (٢٠٠٩) ما يقارب (٧٤) صحفياً وصحفية ، في حين لا تزال اللجنة تحقق في مقتل (٣٠) صحفياً وصحفية آخرين للتأكد من أن أسباب وفاتهم / وفاتهن متعلقة بالأعمال الصحفية.

ويشير التقرير الى إنخفاض الضحايا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء سوريا، حيث تم تسجيل مقتل صحفيين إثنين لأسباب تتعلق بعملهما. فيما قتل في البحرين ،مصور الفيديو المستقل أحمد إسماعيل حسن بعد أن صوّر تظاهرة تطالب بالإصلاح. وفي مصر، قتل المراسل الصحفي الحسيني أبو ضيف بعد أن أصيب برصاصة مطاطية في وجهه أطلقها شخص وصفه شهود عيان بأنه من مؤيدي جماعة الأخوان المسلمين. ولم يتم تسجيل أي حالة قتل في العراق للمرة الأولى منذ عام (٢٠٠٣).

وإعتبر التقرير ست دول عربية من بين (٢٠) دولة في العالم الأشد فتكاً بالصحفيين والصحفيات ، وتوزع الضحايا عام (٢٠١٢) في الدول العربية على سوريا (٢٨) والصومال (١٢) والسلطة الفلسطينية (١) ومصر (١) والبحرين (١) ولبنان (١). وتؤكد "تضامن" على أن تقرير حرية الصحافة لعام (٢٠١٣) كان قد صنف الأردن ضمن الدول التي لا تتمتع بحرية الصحافة وإحتل المركز (١٤٥) من بين (١٩٦) دولة ، فيما إحتل الأردن المركز السابع من بين (١٧) دولة عربية شملها التقرير. وحافظت كل من تونس وليبيا على زخمهما نحو حرية الصحافة منذ عام (٢٠١١) فيما شهدت مصر تراجعاً حاداً.

وصنفت كل من تونس والكويت وليبيا ولبنان ضمن الدول التي تتمتع بحرية صحافة بشكل جزئي ، وباقي الدول العربية صنفت على أنها لا تتمتع بهذه الحرية . وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي إعتبرها التقرير المنطقة الأسوأ في العالم من حيث حرية الإعلام ، فإن (٢٦٪) من الدول تتمتع بحرية الصحافة بشكل جزئي و(٧٤٪) منها لا تتمتع بحرية صحافة ، في حين نجد فقط (٨٪) من سكان المنطقة يتمتعون بشكل جزئي بحرية الصحافة ، و(٩٢٪) منهم لا يتمتعون بها ، وهذا يدل على أن حوالي (٤٦٪) من نساء المنطقة لا يتمتعن بحرية صحافة.

مركز دعم: عمل بالاجبار في مباني مديرية الامن العام الجديدة

وجه مركز دعم لحقوق الإنسان كتابا رسميا إلى مدير الامن العام يطلعه فيه على ما تعرض له قرابة ٦٠ عاملا مصريا يعملون على بناء المباني الجديدة للأمن العام.

وفق المركز فإن شركة درة القاسم قامت بممارسات العمل الجبري ضد العمال من حيث الإجبار على العمل لساعات طويلة وعدم توافر شروط السلامة والصحة المهنية وحرمانهم من الحق في يوم الراحة الأسبوعية.

تقوم الشركة التي رسى عليها عطاء تنفيذ المباني الجديدة للإدارة العامة بالإشراف والمسؤولية عن العمال الذين يحملون في جلهم تصاريح عمل زراعي.

فضلا عن تلك المخالفات، فإن الشركة لم تواف العمال أجورهم لمدة ٤ أشهر.

وقدم المركز كتابا لوزارة العمل التي سرعان ما وجهت مخالفات لصاحب العمل. في وقت يشكك المركز بجدية ما قامت به وزارة العمل.

القضايا العمالية في المؤسسات الإعلامية تطفو على السطح

فرح مرقه

اعتصام لموظفي شركة ما، يذهب إليه ويغطّيه، ينقل تفاصيل التفاصيل: "يطالبون بتأمين صحي وضمان اجتماعي ليضمنوا حقوقهم.. الخ"، ينقل الحقيقة كاملة، يبثّ الخبر، ثم يغطي الاعتصام عدّة مرات حتى تنفّذ مطالب الموظفين ويعلنون العودة لمكاتبهم.

يجلس باحثا عن قصة جديدة، ثم يدقّ هاتفه من مصدره في الاعتصام المذكور "شكرا لجهودك، لولاك وزملاؤك لما عادت حقوقنا الينا..."، ينهي المكالمة ثم يتذكّر أن ما حصّله لهؤلاء الموظفين، لم يحصّله لنفسه منذ بدأ العمل في ذلك الموقع الالكتروني قبل ما يزيد عن ٦ أشهر.

وغسان ليس الوحيد على أيّة حال في عالم المواقع الالكترونية الاردنية، فصفاء أيضا تنقّلت بين ٣ مواقع الكترونية وكانت تخسر وظيفتها في كل مرة طالبت فيها بالتسجيل بالضمان الاجتماعي او تقاضي بدل ساعات العمل المتأخرة التي تقضيها أو حتى توقيع عقد عمل يضمن حقوق الطرفين، وكان يتذرّع اصحاب العمل دوماً بأن العمل في المواقع الالكترونية كله هكذا، "وشغل الصحافة صعب".

غسان وصفاء– والاسمان مستعاران– ليسا الوحيدين في عالم المواقع الالكترونية والصحافة بشكل عام اللذين تنتهك حقوقهما العمالية، فعدد كبير من خريجي الاعلام العاملين في المواقع الالكترونية يعانون من ذات المشكلة، ناهيك عن عدم وجود هيئة أو نقابة تتولى شؤونهم وتدافع عن حقوقهم قانونيا، فالعاملين في المواقع الالكترونية لم يشملهم قانون نقابة الصحفيين حتى لحظة اعداد التقرير، كما ليس لهم أي مظلة أخرى تحمل همومهم.

وعلى الرغم من الطبيعة العمالية لهذه المشكلات، ما اعتبره مختصون في الشأن الإعلامي "شأن منفصل عن المهنية الاعلامية والانتهاكات التي قد تؤثر بحريتهم"، إلا أن عاملين في المواقع يؤكدون أنها تؤثر على مهنيتهم، فعدم وجود أي عقد يحدد دوامهم وطبيعة عملهم، جعلهم يعملون في أكثر من مجال وضمن أكثر من رؤية وهو ما لا يكونون قد اتفقوا عليه مع المسؤولين عنهم حين بدأوا العمل.

ويضيفون أن "معظم المواقع الالكترونية تعمل بذات الطريقة"، وتتبع ذات النهج، بحجة عدم توافر القدرة المادية لديها.

من جانبها، أشارت إحدى الاعلاميات إلى "اعتزالها العمل في المواقع الالكترونية" لعدم تحقيقها لجدوى مادية مناسبة، إلى جانب أنها لم تشعر بالفائدة العملية التي كانت ترجوها، مبينة انها اتجهت نهايةً للعمل كمدرسة خاصة لمواد تتقن تدريسها. وأكدت علمها بوجود مواقع "تعدّ على أصابع اليدّ الواحدة" التي تحافظ على حقوق العاملين لديها، لافتة إلى أنها لم تكن يوما فردا في فريق أيّ منها.

ولا تغيب قصة فصل الزميل عدنان بريّة تعسفيا من صحيفة العرب اليوم عن مشهد المشكلات العمالية في المؤسسات الإعلامية الأردنية، والتي اختزلت– أي قصة فصله– أزمة الصحف أيضا.

فمنذ أكثر من شهرين قررت إدارة الصحيفة فصل بريّة، ما أكد الأخير أنه قرار كيدي بسبب دفاعه عن حقوق العاملين في الصحيفة، ورغم تصعيد الزميل ووقوف نقابة الصحفيين إلى جانبه، إلا أن الإدارة لم تتراجع عن قرارها، فانتهى الحال بالزميل المفصول لإضراب عن الطعام منذ ظهر الأحد ٢١ نيسان وحتى ساعة اعداد التقرير.

وكان بريّة شدد على أن إدارة الصحيفة إتخذت قرار الفصل على خلفية مجموعة من النشاطات ذات الصلة بالحقوق العمالية وذات الصلة بسقف الحرية، وموقف الصحيفة حيال القضايا الوطنية.

معقّبا على الحالات المذكورة، اعتبر المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور أن مشكلة المؤسسات الاعلامية الاردنية تتلخص "بضعف البنية المؤسسية لهذه المؤسسات بالمجمل وصعوبة ملاءتها المالية" ما يشكل عائقا أمام الحفاظ على الأمن الوظيفي لموظفيها.

وأضاف "هذه المشكلات لا تسوّغ بحال من الأحوال ان يكون الصحافي هو الضحية الاولى"، لافتا في القطب الآخر إلى أن ذلك أيضا لا يسوّغ التجاوز عن الصحافيين الكسالى بحجة الأمن الوظيفي".

وقال منصور إن المشكلات العمالية لا تعد انتهاكا لحرية الرأي والتعبير والحرية الاعلامية "الا اذا ثبت ان انهاء خدمات الزميل له علاقة بموقف مهني"، مشددا على أن لأي صحفي الحق بممارسة عمله بلا أي ضغوط.

وأسهب في الحديث عن تراجع الأردن في الحريات الاعلامية، ثم نوّه إلى أهمية التحاق المؤسسات الاعلامية في الأردن بركب مثيلتها في الدول المتقدمة التي تقرّ ما يسمى بـ"شرط الضمير" في مدونات سلوكها، مفصلا أن الصحفي تحت هذا البند يستطيع رفض تغيير سياسة صحيفته التحريرية.

ويهدف الشرط المذكور، لضمان حق الصحفي بالالتزام بسياسة تحرير المؤسسة التي يعمل بها، فالمؤسسة تكون مُعلنة التوجّه والسياسة، وفي حال قررت المؤسسة تغيير خطها التحريري يحق للصحفي الاستقالة وإن لم يُعوّض التعويض المناسب يعتبر مفصولا تعسفيا.

ولفت منصور لضبابية مدونات السلوك الداخلية في المؤسسات الإعلامية الأردنية "فهي– إن وجدت– غير واضحة وغير منضبطة"، ما يؤثر على حرية رأي الصحفي وتعبيره.

من جانبها، كانت نقابة الصحافيين قد أعلنت تضامنها الكامل مع الزميل برّية منذ بدء مشكلته– التي لا تزال قائمة–، كما أشارت غير مرة إلى وقوفها إلى جانب العاملين في المواقع الالكترونية– رغم عدم شمولهم بعضويتها–.

مركز حماية وحرية الصحفيين يطلق تقريره السنوي لحالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2012 تحت عنوان

"قمع بقوة القانون"

منصور: بعد عامين على الاحتجاجات الشعبية ما زال الإعلام في الأردن في مرحلة الكر والفر ..

يخجل بعض المسؤولين من إعطاء الأوامر الزاجرة للصحفيين، لكنهم لا يعجزون ولا يملون من اختراع وسائل للتقييد والوصاية ..

قانون المطبوعات والنشر المعدل الأكثر فتكاً بحرية المواقع الإخبارية الإلكترونية التي استعصت على الاحتواء والتدجين الرسمي ..

خاص

كشف تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام ٢٠١٢ عن تراجع في مؤشرات الحريات الإعلامية رغم أجواء الربيع العربي وحركات الاحتجاج الشعبي التي انطلقت منذ نحو عامين.

التقرير الذي يصدره مركز حماية وحرية الصحفيين منذ ١١ عاماً ويطلقه في الثالث من أيار من كل عام بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نبه إلى أنه وعلى مدار عامين متتاليين استمرت حالة الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية في الأردن كما في غيرها في عدد من الدول العربية متأثرة بالربيع العربي.

وأظهر التقرير الذي يعد أحد أبرز التقارير الوطنية والإقليمية زيادة في توجه الإعلاميين إلى الاعتقاد بأن حرية الإعلام تراجعت في العام الماضي ٢٠١٢، فلقد اعتبر ١٤٪ بأنها تراجعت بشكل كبير، باختلاف عما كان عليه الحال في عام ٢٠١١، حيث بلغت فقط ١١,٩٪ في استطلاع لرأي الصحفيين حول حالة الحريات الإعلامية في الأردن.

المؤشرات التي خرج بها التقرير الواقع في نحو ٢٦٠ صفحة من القطع الكبير ويرصد لأول مرة مواقف واتجاهات الصحفيين من بعض القضايا العامة التي استأثرت باهتمام الرأي العام بينت أن ٥٧,٣٪ من الإعلاميين الذين شاركوا بالاستطلاع وعددهم ٥٠٨ صحفي يعتبرون التشريعات الإعلامية في الأردن قيداً على حرية الصحافة وبفارق ملحوظ عن العام ٢٠١١ بلغ ٩٪.

وأظهرت نتائج الاستطلاع تراجعاً في الرقابة الذاتية بنقطة واحدة حيث بلغت ٨٦٪ عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٨٧٪ عام ٢٠١١ رغم الرهانات بأن تختفي هذه الظاهرة المقلقة أو تتقلص بشكل كبير.

ويوثق الفصل الثاني من التقرير والمخصص للشكاوى والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون خلال العام ٢٠١٢ عدداً من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن بلغت ٩٦ حالة تتضمن ٦١ انتهاكاً، وكان مركز حماية وحرية الصحفيين في إطار برنامج "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين قد وثق جميع الحالات وقام بعملية استقصاء بشأنها.

المؤشرات التي سجلها تقرير الشكاوى والانتهاكات تلفت الانتباه إلى استمرار عدد من أشكال الانتهاكات في الحدوث أهمها الانتهاكات المتعلقة بالذم والقدح والتحقير ومنع التغطية والتهديد بالإيذاء، وسجل ١٠ حالات اعتداء بالضرب تكررت العام ٢٠١٢، وغالبية هذه الحالات كان مناسبتها تغطية الصحفيين المعتدى عليهم للاعتصامات والمسيرات والتجمعات الشعبية المطالبة بالحرية والتغيير ومحاربة الفساد وارتفاع الأسعار.

وتضمن الفصل الثالث من التقرير دراسة متخصصة أعدها الزميل والباحث وليد حسني بعنوان "الخفاء والتجلي .. رؤية وممارسة الحركات الإسلامية في التعامل مع حرية التعبير والإعلام"، وهي دراسة استكشافية أولية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مكانة حق التعبير في البرنامج السياسي والإصلاحي للحركة الإسلامية في الأردن، ومقارنة هذه المكانة في البرامج السياسية الإصلاحية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا.

ويقول الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور في مقدمة التقرير أنه "بعد عامين على الاحتجاجات الشعبية ما زال الإعلام في الأردن في مرحلة الكر والفر، تتراجع التدخلات الأمنية المباشرة، ويخجل بعض المسؤولين من إعطاء الأوامر الزاجرة للصحفيين، لكنهم لا يعجزون ولا يملون من اختراع وسائل للتقييد والوصاية".

وأشار منصور إلى أن "قانون المطبوعات والنشر المعدل كان براءة اختراع أردنية بامتياز، وباختصار، وبعيداً عن لغة المراوغة الحكومية التي تدعي أن هذا القانون جاء لتنظيم الإعلام الإلكتروني، فإنه الوسيلة الأكثر فتكاً بحرية المواقع الإخبارية الإلكترونية التي استعصت على الاحتواء والتدجين الرسمي، وأصبحت في غالبها حكومة ظل تنقل الحقيقة للناس، وتراقب وتسائل".

وأضاف إلى أن "الحريات التي انتزعها الصحفيون ببركات الحراك الشعبي، وبفضل تكنولوجيا المعلومات، وتطور وسائل الاتصال، تسعى الحكومة وبقوة القانون لاستعادتها وحرمانهم منها".

وتابع منصور بالقول أن "محاولات الإعلاميين للتقدم لانتزاع مكتسبات، وتقديم الحقيقة للجمهور، والتواجد حيث يكون الناس، اصطدمت بهراوة تترك علامات فارقة على أجساد الصحفيين، وتعيد ترسيم المباح والمعاقب، وعلاقة الإعلاميين بالسلطة".

وأضاف أنه "في أول الربيع العربي كانت رهاناتنا أكبر، وبعد تراجع وتعثر دول ثورات الربيع العربي في اختبار حرية التعبير والإعلام، أصبحت الردة والعودة خطوتان للوراء ليست نهاية العالم، وبعيون من ينظرون للخارج العربي يجدون أن شعارات حرية التعبير والإعلام قد سقطت بالتطبيق".

إستطلاع رأي الصحفيين

تقرير العام ٢٠١٢ احتوى على استطلاع رأي الصحفيين حول حالة الحريات الإعلامية في الأردن ونفذه المركز خلال شهر يناير ٢٠١٢.

وقام فريق من الباحثين المتخصصين بالاتصال هاتفياً مع عينة الاستطلاع والتي بلغت ٥٠٨ صحفي وصحفية يعملون في مؤسسات إعلامية مستقلة وأخرى رسمية للإجابة على ٣٠٣ أسئلة شملتها استمارة الاستطلاع تتوزع على ٧ محاور رئيسية تناولت حالة التشريعات الإعلامية، الإعلام الإلكتروني، أساليب احتواء الإعلاميين، الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، الرقابة الذاتية، موقف واتجاهات الصحفيين من الثورات والحركات الاحتجاجية، وتناول المحور الأخير ولأول مرة قياساً لمواقف وآراء الصحفيين حول الإسلام السياسي وحرية الإعلام.

لأول مرة أيضاً تناولت أسئلة الاستطلاع مواقف وآراء الصحفيين في بعض القضايا العامة التي استأثرت باهتمام الرأي العام.

وخضع استطلاع الرأي لعام ٢٠١٢ لمراجعة وتدقيق حتى يواكب الأحداث التي مرت بالأردن وبالصحفيين، فلقد ألغيت العديد من الأسئلة التي تقادمت ولم تعد الإجابة عليها تشكل إضافة لمحتوى الاستطلاع.

وبينت منهجية الاستطلاع إجراء تطويرات على أسئلة مفصلية مثل ما يتعلق بالالتزامات الدستورية بقضايا حرية الإعلام، والتعديلات التي ارتبطت بقانون المطبوعات والنشر المعدل، وكذلك ما يتعلق بالإشاعات والأنباء التي انتشرت عن تلقي صحفيين رشاوى من مدير المخابرات الأسبق، والأهم السؤال عن مواقف واتجاهات الإعلاميين من قضايا عامة مثل حل البرلمان، ومحاكمة نشطاء الحراك الشعبي أمام محكمة أمن الدولة، ورفع أسعار المشتقات، وأخيراً الأسئلة المرتبطة بدراسة "الإسلام السياسي وحرية التعبير والإعلام".

أظهرت نتائج الاستطلاع العلاقة الجدلية المتشابكة بين منسوب الحريات الإعلامية وواقع الاحتجاجات والحراك الشعبي في الشارع الأردني، وأول هذه الشواهد إيمان الصحفيين بأن الاحتجاجات تسهم في زيادة مساحة الحريات تراجعت لتصل ٨١٪ بعد أن كانت ٨٦٪ في العام ٢٠١١، وذات الأمر ينطبق على دورها في المساعدة في تدفق معلومات جديدة للناس فقد انخفضت من ٨٦٪ إلى ٨٤٪، والحد من التدخل الأمني من ٦٦٪ إلى ٦١٪.

ويتراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية من ٦٨٪ إلى ٦٣٪، وكسر الإعلام للخطوط الحمراء من ٧٩٪ إلى ٧٨,٦٪.

وكشف الاستطلاع أن ٦٦,٣٪ من الإعلاميين لا يؤيدون قرارات

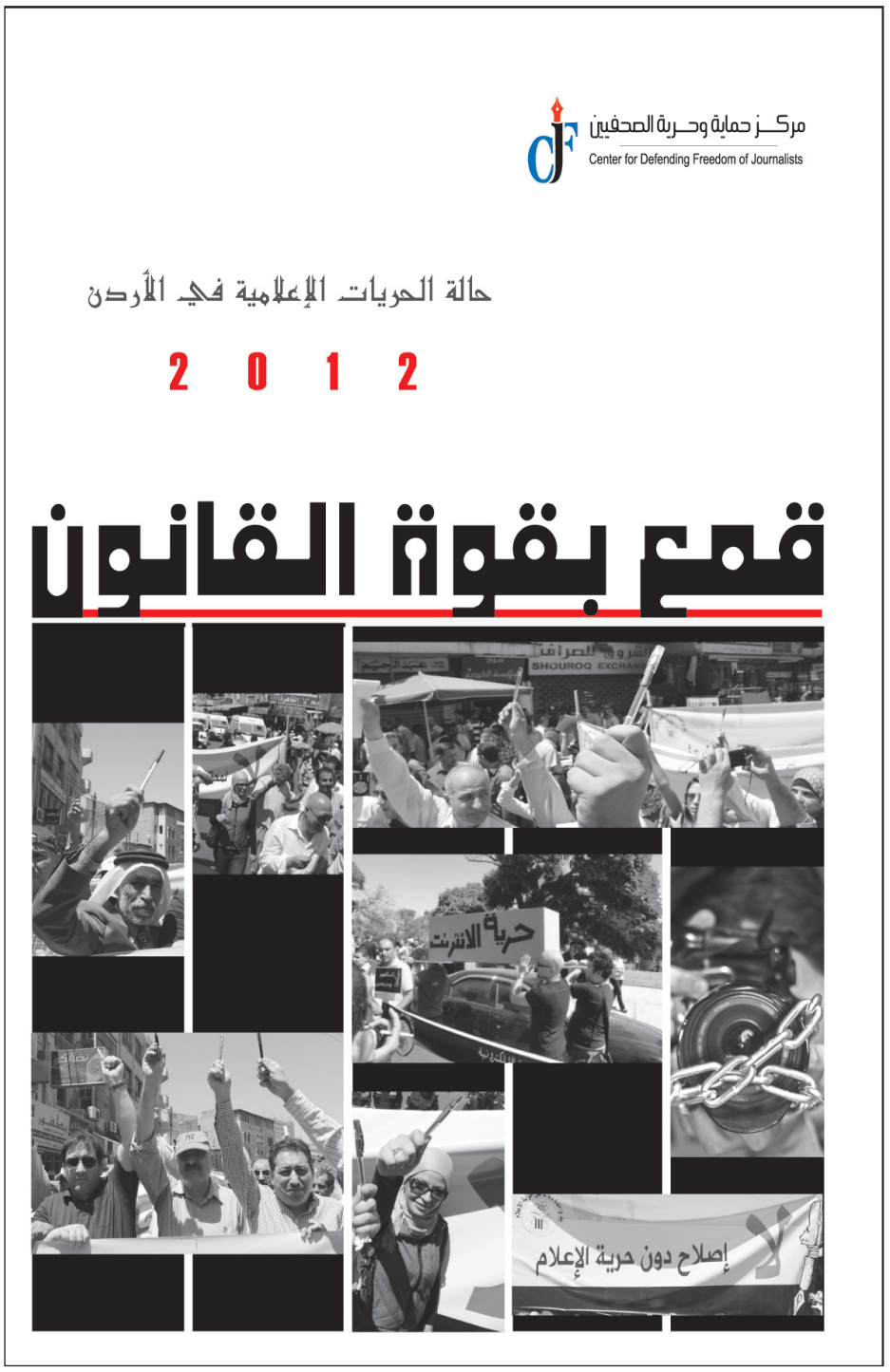

96 شكوى ورصد وبلاغ وثقها برنامج "عين" بعد مراجعتها وتقصي الحقائق عنها تضمنت 61 انتهاكاً على الإعلاميين

66٪ من الإعلاميين لا يؤيدون قرار رفع أسعار المحروقات .. و53٪ يرفضون توقيف وإحالة نشطاء الحراك لمحكمة أمن الدولة

رفع أسعار المشتقات النفطية، ولم يدعم هذا القرار بشكل كبير سوى ٦,١٪.

ولا تتجلى معارضة الصحفيين للتوجهات الحكومية في القضايا المعيشية فقط، فلقد رفض وبشكل مطلق ٥٣,٣٪ إحالة وتوقيف نشطاء الحراك الشعبي أمام محكمة أمن الدولة.

وبين الاستطلاع أن مواقف الصحفيين تتماشى مع مزاج الشارع، فهم وبغالبية واضحة يؤيدون حل البرلمان وبمتوسط حسابي ٨٦,٣٦٪، ونفس الأمر في موقفهم من تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات، فلقد أعلن ٨٢,٥٧٪ عن تأييدها.

وبقيت نفس الذرائع لممارسة الرقابة الذاتية تتصدر الأسباب التي يعلنها الصحفيون لممارستها، ٨٢٪ يطبقون الرقابة الذاتية حين يعتقدون أن ما سيكتبوه يخالف القانون، و٧٠٪ حين يخالف العادات والتقاليد، و٧١٪ يستخدمونها لتجنب مناقشة القضايا الجنسية.

دوافع الرقابة الذاتية عند الصحفيين لم تتغير، وظل الإعلاميون يرددون ذات الشعارات حين يسألون لماذا تراقبون أنفسكم، فهم يجيبون وبنسبة ٩٦,٨٪ انتماء للوطن، ثم وفي المرتبة الثانية ٩٦٪ يعتبرون ما يفعلونه دافعه المحافظة على أمن الوطن، ٩٦,٣٪ حتى لا يثيرون النعرات والمساس بالوحدة الوطنية، ٩٥,٤٪ دافعهم الوازع الأخلاقي، ٨٦,٩٪ حتى يحصلوا على احترام الذات والسمعة، ٨٥,٣٪ يعيدونه لدافع ووازع ديني، وأخيرا وبنسبة ٥٦٪ يعزون ذلك لأنهم يعرفون سلفا بتعليمات مؤسستهم الإعلامية بما يمكن نشره ومالا يمكن نشره.

ولم ينكر ٨,٢٪ أنهم يقومون بذلك للحصول على حوافز مادية، ٦,٢٪ حرصاً على أن يحصلوا على ترقية ومنصب أفضل.

التابوهات التي يتجنب الصحفيون ملامستها ظلت نفسها، في المقدمة القوات المسلحة ٩١,٣٪، السلطة القضائية ٨٤,١٪، القضايا الدينية ٧٤٪، ويشكل أقل كثيرا الأجهزة الأمنية ٦٨٪، تحاشي القضايا الجنسية ٧٢٪، وتجنب النقد لزعماء الدول العربية والأجنبية تراوحت النسبة بين ٤٢٪ وحتى ٥٧٪.

وتربعت أكثر ثلاثة مواضيع تعتبر خط احمر يتجنب الإعلاميون الاقتراب منه، أولا القوات المسلحة بنسبة ٢٢,١٪، والقضايا الدينية ١٣,٥٪، وانتقاد الأجهزة الأمنية ١٣,٤٪.

التعديلات الدستورية التي أنجزها الأردن عام ٢٠١١ جاءت لضمان التحولات الديمقراطية والإصلاح ودعم الحريات، ولكنها بنظر الصحفيين لم تحقق غاياتها ولا تلتزم الحكومة بإنفاذ الدستور.

وفي إجابات صادمة عن اعتقاد الصحفيين بان الحكومة التزمت بتطبيق وممارسة التعديلات الدستورية المتعلقة بالحريات الإعلامية يرى ٣ر٢٨٪ منهم أن الحكومة لم تلتزم بالدستور، و٢٢,٤٪ التزمت بتطبيقه بدرجة قليلة، ٣٩,٨٪ طبقته بدرجة متوسطة، وفقط ٤,٩٪ يؤكد أن الحكومة التزمت بإنفاذه بدرجة كبيرة.

ورغم أن الإعلام الالكتروني كان مستهدفا في عام ٢٠١٢، وجاء قانون المطبوعات والنشر المعدل ليضيق الخناق عليه، فإنه حافظ على شعبية بين الصحفيين، واتخذ الغالبية مواقف مؤيدة له.

٤٥,٣٪ من الإعلاميين يرفضون شرط الترخيص المسبق الذي وضع في قانون المطبوعات والنشر المعدل ويعتبرونه قيدا على حرية الإعلام، ٢١,٩٪ يعتبرونه داعما لحرية الصحافة.

ويعارض ٥٤٪ من الصحفيين حجب المواقع غير المرخصة بموجب أحكام هذا القانون ويعتبرون ذلك قيدا على الحريات، و١٦,٥٪ يعتقدون أن ذلك في حرية الإعلام، والأكثر وضوحا كان رفض ٦٠٪ من الصحفيين المادة التي تفيد بأن التعليق على المواقع الالكترونية هو جزء من المادة الصحفية ولم يؤيدها سوى ١٥٪.

الإعلاميون رغم معارضتهم لقانون المطبوعات والنشر المعدل في أكثر مواده يثقون بأن تطبيق هذا القانون لن ينسحب على المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي، فيما يثق ٤٣,٩٪ منهم بأن تأكيدات الحكومة صحيحة وبأن القانون محصور أثره في المواقع الإخبارية الإلكترونية.

دور الإعلام الالكتروني في زيادة مساحة الحريات حافظ على ريادته، ٨٦,٤٪ كمتوسط حسابي يرون أنها ساهمت في رفع منسوب الحريات الصحفية، ٨٠٪ متوسط حسابي تدافع عن حرية الإعلام، ٧٠,٦٪ تسهم في تطوير الحوار، ٦١,٨٪ تعتبره مصدرا لتدفق معلومات لها مصداقية، ٥٥,٢٪ يلعب دورا في تطوير الحالة المهنية، والأهم ٩٣٪ يرون أن هذه المواقع أتاحت للناس الحرية في إبداء آرائهم وتعليقاتهم.

وأظهرت النتائج أن معارك احتواء الإعلاميين وشراء ذممهم لم تتوقف ولم تتراجع، والربيع العربي الذي يرفع شعار حرية الإعلام، ومحاربة الفساد لم يكن له وقع وصدى كبير في الوسط الإعلامي، والكلام الذي كان يهمس به سرا عن احتواء الصحفيين ورشاوى تدفع لهم تفجر علناً في أخبار وتقارير على المواقع الإلكترونية لم تتأكد صدقيتها بأن مدير مخابرات أسبق كان يدفع لمجموعة كبيرة من الصحفيين.

الأرقام عن الاحتواء لم تتغير، بل تزايدت، فمن يعترفون بأنهم تعرضوا للاحتواء بلغت نسبتهم ١٧,٧٪ لعام ٢٠١٢ بعد أن كانوا ١٦,٧٪ لعام ٢٠١١.

وظل رجال الأعمال والحكومة، والمؤسسات شبه الحكومية والأجهزة الأمنية الأطراف التي تتصدر مشهد محاولات الاحتواء.

وحافظت الهبات المالية والهدايا على النسبة الأكثر شيوعا بين أشكال الاحتواء وبلغت ٤٩,٢٪، تليها تسهيل الخدمات ٢٠,٥٪، ثم التعيين في منصب حكومي وشبه حكومي ١١,٥٪.

المفارقة التي لا تجد تفسيرا أن ٧٢٪ يرون بان محاولات الاحتواء لا تؤثر على ممارستهم لعملهم المهني.

ولا يقتصر الأمر عند الصحفيين الذين يعترفون بأنهم تعرضوا للاحتواء، بل الأخطر بأن ٥٣,١٪ من الإعلاميين تناهى إلى مسامعهم بأن هناك صحفيين تعرضوا لذلك، وحاصل جمع من تعرضوا مباشرة أو من سمعوا عن آخرين يرفع نسبة من تعرضوا للاحتواء إلى حدود ٧٠,٨٪ وهو مؤشر خطير جداً.

ويضاعف من خطورة هذه الظاهرة على استقلالية الإعلام، بأن ٧٣,٤٪ كوسط حسابي من الإعلاميين يعتقدون بصحة المعلومات التي تسربت عن تلقي صحفيين رشاوى من مدير مخابرات أسبق، وقد توزعت هذه النسبة مابين من يعتقدون بصحتها إلى درجة كبيرة ٤٥,٣٪، وبدرجة متوسطة ٢٣,٦٪، وبدرجة قليلة ١٠,٢٪، وفقط ٨,٧٪ ينفون صحة هذه المعلومات إطلاقاً.

وحين سُئلوا عن الجهة التي يعتقدون أنها سربت هذه المعلومات، قال ٣١,٨٪ أنها شخصيات متنفذة، ٢٦,٢٪ تقف خلفها جهات أمنية، ٢٠,٢٪ سربتها وسائل إعلامية، ١١,٤٪ اتهموا جهات حكومية، ٣,٨٪ اعتبروا جميع ما ذكر سابقاً.

وتتناقض إجابات الصحفيين حول هذه القضية التي أثارت الجدل ومازالت، فهم من جهة يثقون بصحة هذه المعلومات بشكل ساحق، وفي اتجاه آخر يعتبرونها تسريبات حكومية وأمنية وإعلامية، وباتجاه ثالث يرون أن الهدف من وراء تسريب هذه المعلومات جاء لتصفية حسابات بين مراكز قوى ٣٣٪، والإساءة لصورة الصحفيين ١٩,٥٪، وتوظيف الصحفيين في معارك ضد بعضهم البعض ١٤٪، وكشف المتورطين بهذه الأفعال للرأي العام ١٢٪، وكشف أساليب تعامل الأجهزة الأمنية مع الصحفيين ٨,٦٪.

أبرز الضغوط التي تعرض لها الصحفيون كانت حجب المعلومات وبلغت نسبتها ٢٣٪، التهديد ١٢٪، ويليها القدح والذم ١٠,٢٪، ثم المنع من التغطية ٧٪، وحجب المواقع ٢٪ والضرب والاعتداء الجسدي ١,٦٪، ونفس النسبة للاستدعاء الأمني وحجز الحرية ١,٤٪، وتكسير أدوات العمل الصحفي ١,٢٪ والإحالة لمحكمة أمن الدولة ٠,٤٪ .

بعد عشر سنوات على صدور تقرير حالة الحريات الإعلامية ظل القاسم المشترك في كل استطلاعات الرأي أن الصحفيين متفقون بأن الحكومة تتدخل بوسائل الإعلام، ومنذ عام ٢٠٠٤ سجل الصحفيون أن التدخل الحكومي بلغ ٥٩,٤٪، وظل مؤشر هذه النسبة يتنامى حتى وصل إلى ٦٨,٨٪ لعام ٢٠١١، وتراجعت هذه التدخلات خطوة للوراء عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٨٣,٩٪.

الحريات الإعلامية لا تنفصل عن الحراك السياسي، وقد استأثر ما يحدث مع الإعلام في دول ما بعد الثورات (مصر، تونس) باهتمام الإعلام الأردني، وبدأ بطرح أسئلة مقارنة وافتراضية عن موقف الإسلام السياسي وخاصة الاخوان المسلمين من قضية حرية التعبير وحرية الإعلام، وهل ينسحب ما يحدث من صراع وانتهاكات واتهامات بين الإعلاميين وحكومات الإسلام السياسي في مصر وتونس على النموذج الأردني، وهل إسلاميو الأردن يحملون ذات التوجهات والممارسات، وما مدى ثقة الإعلاميين بأنهم يؤمنون بحرية الإعلام؟!.

الاستطلاع لعام ٢٠١٢ طرح أسئلة عن علاقة الإسلام السياسي بالإعلام، ووظفت في دراسة "الخفاء والتجلي" الواقعة في الفصل الثالث من التقرير.

أرقام الاستطلاع تكشف عن أن تيار الإسلام السياسي لا يجد مناصرين كثر له بين الإعلاميين، فهناك كمتوسط حسابي ٤٧,٥٪ يعتقدون بأن أحزاب وتيارات الإسلام السياسي لا تؤمن بحرية التعبير والإعلام، وهناك ٢٨٪ يقولون بشكل قاطع أن هذه الأحزاب لا تؤمن بتاتا بحرية التعبير والإعلام.

ويذهب ٦٢,٢٪ إلى الاعتقاد بان هذه التيارات ليست لديها برامج لدعم حرية التعبير والإعلام.

ويظهر الموقف أكثر بإعلان ٤٣٪ من الصحفيين كمتوسط حسابي أن الإعلاميين الذين وصلوا للسلطة بعد الثورات لم يدافعوا عن حرية الإعلام، في حين قال ٨,٧٪ أنهم يدافعون عن الحريات الإعلامية بدرجة كبيرة، ٢٧,٨٪ يدافعون عنها بدرجة متوسطة، ١٨,٩٪ يساهمون بالدفاع عن حرية الإعلام بدرجة قليلة.

وحول تقييم تجربة حرية الإعلام في الدول التي وصل لها الإسلاميون للحكم فان المستجيبين للاستطلاع تباينت آراؤهم ولكن من قيمها بأنها ممتازة لم يتجاوز ٧٪، ومن وصفها بالسيئة بلغ ٢٩,٥٪، وجيدة ٢٢,٦٪ والمتوسط الحسابي ٣٥,٨٪.

ويرى ٤٠٪ من الإعلاميين أن أحزاب الإسلام السياسي لا تقبل بالرأي الآخر إطلاقاً، ٢٨,٣٪ يقبلون بالرأي الآخر بدرجة متوسطة، ٢١,٧٪ يقبلون بدرجة قليلة، ٨٪ يقبلون بالرأي الأخر بدرجة كبيرة.

ويرتفع بشكل حاد الموقف المعارض للصحفيين الأردنيين بإعلان ٧٢٪ منهم بأن الإسلاميين ليس لديهم برامج ناجزة لدولة مدنية ولحرية التعبير والإعلام.

ثانيا: الشكاوى والانتهاكات

واستعرض الفصل الثاني من التقرير الخاص بالشكاوى والانتهاكات عدداً من الوقائع التي شكلت انتهاكات علنية وجسيمة عام ٢٠١٢.

واستمر مركز حماية وحرية الصحفيين من خلال رصده وتوثيقه للانتهاكات الواقعة على الإعلاميين بنفس النهج والأسلوب الذي اتبعه في تقاريره السابقة، وحافظ على التطوير المنهجي الذي اتخذه عام ٢٠١١ عندما بدأ بآلية جديدة في تعامله مع الشكاوى التي ترد إليه من قبل الإعلاميين بشأن ما تعرضوا له من اعتداءات وانتهاكات طالت حرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية في ضوء الأسس والمعايير الدولية، ومن خلال برنامج "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين.

وأشار فصل الشكاوى والانتهاكات إلى أن المؤشرات تلفت الانتباه إلى استمرار عدد من أشكال الانتهاكات في الحدوث أهمها الانتهاكات المتعلقة بالذم والقدح والتحقير ومنع التغطية والتهديد بالإيذاء.

وسجل برنامج "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات نحو ١٠ حالات اعتداء بالضرب تكررت عام ٢٠١٢، وغالبية هذه الحالات كان مناسبتها تغطية الصحفيين المعتدى عليهم للاعتصامات والمسيرات والتجمعات الشعبية.

وتمكن برنامج "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية من التحقق من وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن في العام ٢٠١٢.

وتوافرت لمركز حماية وحرية الصحفيين معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء من خلال الشكاوى أو البلاغات أم الرصد الذاتي.

وخضعت الحالات لتقصي الحقائق والمراجعة العلمية والحقوقية. ومن بين (٩٦) حالة تلقاها المركز في عام ٢٠١٢، تبين له أن (٦١) منها تنطوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين.

شكل الحالة	العدد الكلي	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية
شكوى	89	56	92%
بلاغ	5	3	5%
رصد ذاتي	2	2	3%
المجموع	96	61	100%

وفي التفاصيل سجل تقرير الانتهاكات تسع أنواع من الانتهاكات الواقعة على الحقوق والحريات المعتدى عليها وعددها ٦١، فقد سجل ١٧ حالة اعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، ٧ اعتداءات على الحرية الشخصية والأمان الشخصي، ٢٢ اعتداء على حرية الإعلام والنشر والتعبير، حالة واحدة في حق الحصول على المعلومات، ٣ في الحق بمحاكمة عادلة، حالة واحدة في الحق بمعاملة متساوية، ٣ حالات الاحتجاز غير القانوني، حالتان في تحريم الدعوة إلى الكراهية أو العنصرية أو العنف، وأخيراً ٥ اعتداءات على حرمة الممتلكات الخاصة، علماً بأن أغلب الحالات التي ثبت فيها وجود انتهاكات اقترن فيها الاعتداء على حرية الإعلام بإساءة المعاملة.

ولفت تقرير الشكاوى والانتهاكات إلى أن الانتهاكات الجسمية ما زالت ترتكب من قبل السلطات العامة في الأردن، كما أن سياسة الإفلات من العقاب مازالت قائمة.

وأشار إلى أن الانتهاكات متنوعة المصادر وتشارك فيها سائر السلطات العامة، ولكن يلاحظ بالمقابل في هذا العام ازدياد الاعتماد على القانون كأداة لتكميم أفواه الإعلاميين من خلال إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة في بعض الحالات.

وكشفت عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في العام ٢٠١٢ عن جملة من المسائل والاتجاهات، واللافت للنظر أنها ليست جديدة وتتطابق بشكل كبير مع ما جرى رصده في أعوام سابقة، فالانتهاكات الجسيمة المنطوية على الاعتداءات الجسدية والتي يقترفها أفراد الدرك والأمن العام مازالت تقع، وكذلك الحال بالنسبة للانتهاكات الأخرى.

واتسمت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام ٢٠١٢ والتي يشملها هذا التقرير، بأن جزءا منها يندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية؛ وهي انتهاكات اتخذت شكل اعتداءات بدنية ولفظية وجسمية .

وأشار التقرير بأن مصدر هذه الانتهاكات الجسيمة السلطات العامة وبالذات الأمن العام، بالإضافة إلى انتهاكات مماثلة صدرت عن نواب ما زالوا في مناصبهم وقد تمثلت هذه الانتهاكات الجسيمة بضرب الإعلاميين والاعتداء عليهم جسديا، بالإضافة إلى توجيه شتائم مهينة ومسيئة لهم .

ولاحظ التقرير وجود ظاهرة آخذة بالازدياد والتفشي في الأردن؛ وهي الاعتداء على الحريات الإعلامية والإعلاميين من قبل نواب في البرلمان الأردني.

وبين التقرير أن الانتهاكات التي قام فريق برنامج "عين" برصدها وتوثيقها في هذا العام تنصبّ أكثرها على حرية الإعلام والنشر وإساءة المعاملة سواء أكانت معاملة مهينة أم لا إنسانية أم قاسية.

ويلاحظ التقرير بقلق شديد ظاهرة استخدام القانون والمحاكم الخاصة في الأردن كأداة لإيقاع العنف بحق الإعلاميين، فقد بات مألوفا وشائعا تحويل الإعلاميين لمحكمة أمن الدولة على أساس أن المواد الإعلامية التي قاموا بنشرها تشكل جريمة إطالة لسان بحق الملك، أو أنها تشكل مناهضة لنظام الحكم أو تحريضا ضده.

وتمكن برنامج "عين" من رصد وتوثيق (٣) حالات مصدرها كان من خارج الأردن. وهي كلها تنطوي على انتهاكات واضحة للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين .. واللافت للنظر أن الانتهاكات التي وقعت من خارج الأردن كانت كرد فعل على نشر مواد إخبارية تتعلق بشؤون أردنية.

الدراسات والبحوث

الخفاء والتجلي .. رؤية وممارسة الحركات الإسلامية في التعامل مع حرية التعبير والإعلام

واحتوى تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن في فصله الثالث على دراسة متخصصة أعدها الزميل الصحفي والباحث وليد حسني تحت عنوان "الخفاء والتجلي .. رؤية وممارسة الحركات الإسلامية في التعامل مع حرية التعبير والإعلام".

وتأتي هذه الدراسة في سياق عمل استكشافي أولي يستهدف التعرف على مكانة حق التعبير في البرنامج السياسي والإصلاحي للحركة الإسلامية في الأردن، ومقارنة هذه

14٪ من الصحفيين يرون أن الحريات الإعلامية تراجعت بشكل كبير و19٪ يرونها بوضعٍ متدني .. و57.3٪ يعتبرون التشريعات الإعلامية قيداً على حرية الصحافة

الانتهاكات المتعلقة بالذم والقدح والتحقير ومنع التغطية والتهديد بالإيذاء أبرز ما تعرض له الصحفيون في 2012

الرقابة الذاتية تراجعت نقطة واحدة فقط لتصل إلى ٪86 .. و٪83.9 من الصحفيين يرون أن الحكومة تتدخل بوسائل الإعلام

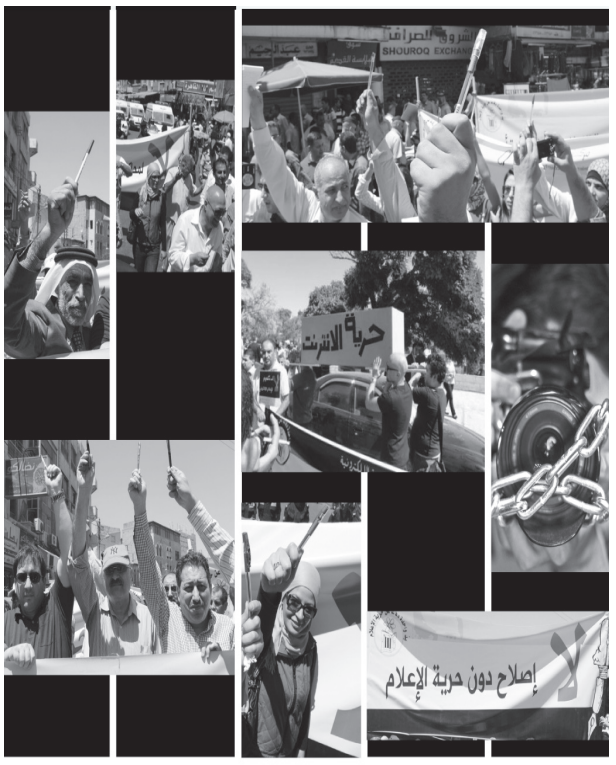

45.3٪ من الإعلاميين يرفضون شرط الترخيص المسبق للمواقع الإلكترونية .. 21.9٪ يعتبرونه داعماً لحرية الصحافة

المكانة في البرامج السياسية الإصلاحية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا.

وجاء في الملخص التنفيذي للدراسة أنها "دراسة استكشافية لم ترغب بالغوص طويلا في التفاصيل لكنها بالمقابل حاولت نسج الخيوط لتشكيل رؤية أولية عن موقف حركات الإسلام المعتدل من الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والإعلام".

وتوقفت الدراسة في الفصل الأول عند مسيرة الحركة الإسلامية ورحلة التعبير في المفاهيم من "المغالبة إلى المشاركة"، وقد تم البحث في المشاركة السياسية للإخوان في الأردن وكيف تحولت الحركة الإسلامية من راغب بالشراكة في السلطة قبل اتفاقية وادي عربة إلى زاهد فيها بعد توقيعها، مما شكلت خلافا في المواقف والمفاهيم وصولا للاشتباك بينها وبين السلطة.

وتوقفت الدراسة أمام التغيرات في خطاب الحركة الإسلامية ما بعد أحداث ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١ وحتى احتلال بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وما طرأ أيضا على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تحول في موقفها تجاه الإسلام السياسي المعتدل، ولتحقيق ذلك توقفت الدراسة عند نموذج للحوارات الناجحة التي جرت بين مؤسسة كارنيغي وممثلي الحركة الإسلامية في عدد من الدول العربية في سياق البحث عن وسيلة لإعادة ترتيب المفاهيم بين الغرب والحركات الإسلامية.

واستعرضت الدراسة كامل التقرير التقييمي الذي وضعته كارنيغي وأظهرت فيه نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف مشيرة إلى عدم وضوح الرؤية والمواقف توافقا وتعارضا في العديد من القضايا التي لم توضح الحركة الإسلامية موقفها منها بشكل واضح.

وتوقفت هذه الدراسة مليا أمام الأسئلة الست الرئيسية التي يتوجب على الحركة الإسلامية الإجابة عليها وتوضيح موقفها منها وهي: الشريعة الإسلامية، الموقف من استخدام العنف، الموقف من التعددية السياسية وقبول الآخر، الحقوق المدنية والسياسية، الموقف من حقوق المرأة، الموقف من الأقليات الدينية.

وخصصت الدراسة الفصل الثاني لاستكشاف الخطاب الإعلامي للحركة الإسلامية ما بعد الربيع العربي.

وتوقفت في الفصل الثالث أمام الإسلام السياسي وحرية التعبير من خلال استطلاع للرأي العام شمل ٥٠٨ إعلاميا وإعلامية، وتضمنت ورقة الاستطلاع ٩ أسئلة.

وبحثت الدراسة مطولا في الفصل الرابع مفهوم ومكانة الحريات العامة وحرية التعبير والإعلام في خطاب الإصلاح لدى الحركة الإسلامية، من خلال تحديد مفهوم الإصلاح الوارد في برنامجها الشامل للإصلاح سنة ٢٠٠٥ باعتباره البرنامج المعتمد من الحركة الإسلامية ويعبر عن وجهة نظرها وموقفها الكامل تجاه ذلك.

وتوقفت أمام مكانة الحريات العامة في الخطاب الإصلاحي للحركة الإسلامية، وناقشت مفهوم ثنائية الثقافة والإعلام لدى الحركة.

وخصصت الدراسة فصلها الخامس لعقد مقاربة حول مكانة حرية التعبير في برنامجين إصلاحيين للإخوان المسلمين في سوريا ومصر، وخلصت إلى أن مكانة حرية التعبير في مشروع الإصلاح لجماعة الإخوان المسلمين في مصر جاءت متواضعة جدا فلم ترد في المشروع المصري للحركة أية إشارات مباشرة لحرية الإعلام والتعبير إلا في سياق جملة واحدة دعت الحركة فيها إلى ما أسمته "تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم".

ورأت الدراسة أن الجماعة في سوريا دعت إلى دعم وترسيخ حرية التعبير والتفكير والإبداع والتنمية والتطوير على مختلف الأصعدة السياسية والثقافية والفنية وغيرها بما لا يتعارض مع ثوابت الأمة، ودعم وتشجيع ونشر مختلف أشكال الفن والترفيه الهادف والبريء، ونشر الخلق السليم والدعوة للقيم العليا للأمة، وترسيخ الهوية العربية والإسلامية للأمة والدفاع عنها وعن قضاياها الحية، والوقوف في وجه التحديات التي تواجهها على شتى الأصعدة.

وخصصت الدراسة الفصل السادس إلى استجلاء نماذج تطبيقية من كيفية تعامل الحركة الإسلامية في الأردن مع حالة "التفكير داخل الجماعة"، وحالة التفكير خارجها، وتوقفت أمام نموذجين أولهما موقف الحركة الإسلامية من "مبادرة زمزم" التي تبناها قياديون داخل الحركة ودعوا فيها إلى إصلاح الحركة الإسلامية من داخلها، وكيف تم التعامل معهم برفض تلك المبادرة وصولا إلى إصدار دعوات تطالب بفصل من تبنى المبادرة ومحاكمة من وقع عليها.

وتوقفت الدراسة أمام نموذج الإسلاميين في الحكم في مصر كنموذج وكيف يتم تعامل الإخوان مع حرية الصحافة والتعبير.

وخصصت الدراسة الفصل السابع إلى شهادات قيادات إسلامية وخبراء في الحركات السياسية وباحثين وسياسيين رأت أن من المهم الاستماع إليهم والى آرائهم وتقييماتهم والاستفادة منها.

وكشفت الشهادات عن إشكالية الممارسة والتطبيق تجاه حرية التعبير والإعلام في خطاب الحركة الإسلامية واختلاف المناخات السياسية التي تعيش فيها ما بين خط المعارضة عندما تكون فيه، وخط السلطة عندما تكون فيه أيضا.

وبحسب شهادة القيادي الإسلامي البارز د. ارحيل غرايبة فقد بدأ خطاب الحركة الإسلامية بالتطور منذ سنة ١٩٨٩ بعد دخول الحركة الإسلامية إلى البرلمان، وتطور هذا الخطاب في السنوات التالية وصولا إلى سنة ٢٠٠٩ عندما طرحت الحركة الإسلامية مبادرة الملكية الدستورية، وبدأت الحركة الإسلامية بتشكيل اللجان لمتابعة المبادرة التي كانت نقطة تحول هامة لأنها أصبحت أقرب إلى الواقع، وطرحت حلولا عملية اقرب للتطبيق.

ويربط د. غرايبه بين حرية الإعلام والصحافة وبين مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى أن تعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيكون أمرا مرفوضا تماما، لأن مهمة الصحافة والإعلام يجب أن تنبثق مهمتها الأساسية من هذا المبدأ الكبير.

وبحسب د. محمد أبو رمان فان الحركة الإسلامية لا تملك تأسيسا فقهيا يمكنها من إرسال ضمانات للشارع وللمجتمع بأنها لن تحاول فرض برنامجها الاجتماعي على المجتمع سواء بالأسلوب الخشن أو الناعم .

ويسأل إبراهيم غرايبه في شهادته عن موقع ومكانة حرية الرأي والتعبير في التكوين النفسي والأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين، قائلا انه بالتأكيد يتناقض تماما مع حرية الرأي والتعبير التي نعرفها، لأنه عندما تعتقد جماعة من الناس أنها تمثل الحق الذي نزل من السماء فهي حتما ضد حرية التعبير بالرغم من أن الإسلام ليس ضد حرية التعبير، لكن التكوين الأيديولوجي للإخوان يتناقض حتى مع الإسلام نفسه، لأن الجماعة تعتقد أنها تطبق حقا نزل من السماء، لذلك فان كل اختلاف معهم هو اختلاف مع الله.

ويؤكد غرايبه أن الإسلاميين يمارسون على من يختلف معهم العديد من الممارسات العدائية، وتطبق تلك الممارسات العدائية أبشع تطبيق، وتستند في ذلك إلى مكونين رئيسيين أولهما التكوين الأيديولوجي، والميراث الاجتماعي بكل أمراضه السلبية والعدائية، وهم في النهاية جزء من المجتمع الذي تربى على روح الاستبداد.

ويؤكد غرايبه أنه من الصعب أن تتفق حرية الرأي مع فلسفة الإسلام السياسي، لأن الإسلام السياسي يقوم على مبدأ اليقين، والحرية تقوم على مبدأ الشك والتجريب والبحث والمحاولة، ومن هنا فان ديمقراطية الإسلام السياسي تعني اللجوء إلى صناديق الاقتراع من أجل إثبات يقين مسبق، وهذا يتناقض بالتأكيد مع الديمقراطية لأنه رفض للآخر عندما يتم الحصول على الأغلبية.

ويضيف غرايبه قائلا عن الحركة الإسلامية لا تملك فهما واضحا للحريات العامة ولحرية التعبير والإعلام، خاصة وإنهم يميلون في فكرهم وسلوكهم إلى تمثيل الحالة الشعبية للتماهي معها.

ويرى أن الجماعة اضطرت لتعكس مزاجا جديدا بعد الربيع العربي هو مزاج الربيع العربي نفسه "الحرية والكرامة" وتمثل ذلك في الموقف من النظام السوري، فأنصار القضية الفلسطينية والتحرر كانوا يعتقدون أن النظام السوري نصيرهم، وفوجؤوا بأنه نظام مستبد جدا وحصلت القطيعة معه من خلال حركة حماس التي وجدت نفسها على مفترق طرق، وانحازت في النهاية إلى المزاج الجديد وهو مزاج "الحرية والكرامة".

ويعترف رئيس تحرير موقع البوصلة ناصر لافي في شهادته بأن أداء مؤسسته الإعلامية المقربة من الحركة الإسلامية اختلف بعد الربيع العربي، وأصبح لدينا خطاب مختلف، فالقيود التي كانت تفرضها إدارة التحرير على الخطاب أصبحت أكثر تساهلا في انتقاد السلطة، وأصبح المجال أمامنا أوسع ولا يخضع منتجنا الإعلامي للتدقيق الكبير لكون المساحة التي تهيأت لنا بعد الربيع العربي والحراكات الشعبية في المملكة أكثر اتساعا مما سبق.

ويشير إلى أنه قبل الربيع العربي كنا نعاني من الآراء والمواقف، وكانت تلك الآراء تخضع للتحرير والمراجعة، ولكن بعد الربيع العربي أصبحت مهمتنا أسهل بكثير.

وهذا عين ما يراه عاطف الجولاني حول التغير في الخطاب السياسي والإعلامي للحركة الإسلامية بعد الربيع العربي قائلا إن ذلك قد حصل، قبل الربيع العربي ، فقد كانت الحركات الإسلامية حركات مضطهدة وفي أغلب الأحيان محاصرة ومحرومة من المشاركة بفعالية في العملية السياسية، وبعد الربيع العربي تغيرت الأوضاع والبنية السياسية بشكل كبير، فبعد أن كانت الحركات الإسلامية تمارس دور الحركات السياسية المعارضة التي لا تتحمل المسؤولية وبالتالي كان خطابها في كثير من الأحيان يتجه نحو الجانب النظري الذي لا يتعاطى مع الضرورات، ولم تكن مضطرة للإجابة على تساؤلات صعبة يفرضها الواقع، فضلا عن تحمل أعباء إدارة الدولة والمجتمعات.

ويرى مروان شحادة قصرا واضحا لدى حركات الإسلام السياسي تجاه حرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال إيجاد حالة من الثقة المتبادلة والطمأنينة لدى عوام الناس، فقد تعودت الناس ممارسة حرياتها بدون قيود، والحركات الإسلامية متسرعة بالوصول للسلطة، وهذا ناجم عن عدم فصلها بين الدولة وواجباتها وبين الدين من حيث التشريع، والاستناد إلى آلية مرجعية لأن الانتقال من العلمانية الصلبة إلى المزاوجة بين العلمانية التي اعتاد الناس عليها والتعايش معها في ظل دولة الاستبداد إلى دين يثير الرعب والتخوف لدى عوام الناس، وبالتالي عليهم مسؤولية كبيرة لترسيخ مفاهيم الثقة والطمأنينة لدى الناس من خلال الانتقال التدريجي الذي يرتبط بفترات زمنية طويلة.

ويؤكد القيادي البارز في الحركة الإسلامية زكي بني إرشيد التزام الحركة بما صدر عنها وبالنص الشرعي الذي يعتبر مرجعية لها وبالصدارة من ذلك قول الله تعالى "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" وقوله تعالى "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" ومن واقع المعاناة التي مرت بها الأمم والشعوب التي عانت من قمع الحريات وإقصاء الخيارات الأخرى وأدت إلى إضعاف الأمم ومكانة الشعوب وأوصلتنا إلى مراحل الدول الفاشلة وباعتبار أن الحركة الإسلامية صاحبة مشروع حضاري يتجلى بالاهتمام بالإنسان والحضارة والتنمية والرحمة فان المقتضى الأدبي والأخلاقي والشرعي والوطني يستوجب احترام الرأي وصيانة الحريات.

وحول تغير خطاب الحركة الإسلامية ما بعد الربيع العربي قال بني إرشيد إن الوضع الطبيعي أن تتوقف الحركات والتيارات السياسية أمام المتغير الإقليمي ومن المهم التنبيه إلى أن الحركة قدمت خطابا يتصف بالمرونة والتطوير المستمر ومن يراجع البرنامج الانتخابي للجماعة عام ١٩٨٩ ويقارنه مع الأدبيات اللاحقة يدرك حجم التطور الايجابي في التعامل مع مفردات مثل الديمقراطية وإرادة الشعوب وتقرير المصير.

ولا يعتبر عريب الرنتاوي الحركات الإسلامية مدافعين أشداء عن حرية الرأي والتعبير والصحافة إلا بالقدر الذي تخدم هذه الأطراف مصالحهم وتساعدهم في خدمة نشاطاتهم الدعوية والسياسية، وفي هذه الحالة يكون حماسهم للدفاع عنها شديدا.

ويقول الرنتاوي إن بمقدورنا تقييم أداء وخطاب هذه الحركات وهم في السلطة، فتجربة الإخوان المسلمين في الحكم في مصر وفي تونس بدرجة أقل قليلا غير مريحة، وتثير القلق فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والصحافة، وخلال ستة أشهر من حكم الرئيس المصري محمد مرسي رفعت دعاوى على الصحفيين والإعلاميين بتهمة إطالة اللسان أكثر مما تم رفعه طيلة أكثر من مئة عام من تاريخ مصر أي منذ عصر الخديوي.

ويخلص الرنتاوي إلى نتيجة مفادها أنه من الصعب الحكم على مواقف هذه الأطراف من حرية الرأي والتعبير والإعلام فقط من خلال مناقشة خطابها أثناء وجودها في المعارضة، فالخطاب الذي تقدمه الحركة الإسلامية حمّال أوجه، ومشروط، وقد ينقلب إلى النقيض تماما إذا ما انتقلت إلى السلطة.

أبرز الضغوط التي تعرض لها الصحفيون كانت حجب المعلومات وبلغت نسبتها ٪23، التهديد ٪12، ويليها القدح والذم ٪10.2، ثم المنع من التغطية ٪7

مقابلة الملك مع مجلة اتلانتيك..
جدل حول حرية رأس الدولة في التعبير عن رأيه

فرح مرقه

عبّر عن رأيه في عدّة أحداث وشخصيات ومفاهيم، فقامت الدنيا ولم تقعد، فلا الكتّاب هدأوا ولا الشارع استكان؛ فهو رأس السلطة التنفيذية ولسان حال دولةٍ ليست كأي دولة، محاطة بالأزمات والثورات، وقابعة على صفيح ساخنٍ من الغضب الشعبي.

"زعماء العشائر كالديناصورات"، و"المخابرات هم سبب عدم قيامي بالإصلاح، وقد تآمروا مع المحافظين لتعطيل جهودي في زيادة تمثيل الاردنيين من أصل فلسطيني"، كانت هذه ضمن التصريحات الملكية التي تداولها الشارع الأردني تماما بعد مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع مجلة ذي اتلانتك التي أجراها الصحفي جيفري جولدبرغ، وأثارت موجة غضبٍ شعبية.

وظهر عدد من التبريرات والتفسيرات من كتاب مقالات وصحف ومواقع الكترونية، ساهمت في ازدياد رقعة الجدل الدائر حولها، خصوصا بعد رد الديوان الملكي أن "المقال احتوى العديد من المغالطات، حيث تم إخراج الأمور من سياقها الصحيح. واحتوى تحليلات عكست وجهة نظر الكاتب، ومعلومات نسبها إلى الملك بشكل غير دقيق وغير أمين".

وتداخلت التفسيرات بين أن ما كان في المقابلة هو مجرد تعبير لجلالته عن رأيه بحرية واستغلّه الصحفي بشكل خاطئ، وبين أن ما كان هو موقف سياسيّ صارخ منه تجاه عدّة أمور تؤرق الأردن.

من جانبه، رأى المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحافيين نضال منصور أنه لا يوجد من يقف في وجه حرية الملك في التعبير عن نفسه، فهو رأس السلطة التنفيذية، وهو الأقدر على التعبير عما في نفسه، إلا ان العرف السياسي وباعتبار الملك يقود الدولة فإن كل حرف "يُحسب عليه داخليا وخارجيا حتى وان انتزع من السياق الذي جاء به أصلاً".

وأضاف منصور أن رؤساء الدول دائما اكثر حذرا واختياراتهم لألفاظهم تكون بشكل دقيق "حتى لا تستغل تصريحاتهم لاثارة مشكلات داخلية وخارجية"، مؤكدا أن كلام أي رئيس يتخذ طابع الموقف السياسي.

وأكد أن ما يدلي به الملك من آراء تتجاوز حدود الكلمات ولا تنحصر بالنص، ممثلا على كون انتقاده لزعيم آخر فُسّر كأزمة سياسية.

وجاء في سياق المقابلة نقدا لاذعا من الملك للعديد من مواقف الزعماء في دول الجوار مثل تركيا ومصر وسوريا، كما انتقد الملك العديد من الشؤون الداخلية، كدائرة المخابرات العامة وجماعة الإخوان المسلمين وحتى أشقّاؤه وعائلته.

وكتب العديد من الكتاب الاردنيين حول التصريحات مفسّرين ومؤوّلين لما جاء في المقابلة، ومحاولين القاء اللوم على الصحفي تارة وعلى ما تناقلته الصحف تارة أخرى، فصحيفة الدستور أوردت في افتتاحيتها "رأي الدستور مغالطات يكذبها الواقع" أن "التوصيفات التي لجأ اليها كاتب هذا المقال (غولدبيرغ) قد تم اسقاطها بطريقة منافية للحقيقة والواقع، وهو بالتأكيد لا يعلم مكونات المجتمع الاردني ومنظومة القيم والاخلاق التي يحرص عليها..."

وكتب الزميل فهد الخيطان عددا من المقالات في صحيفة الغد، محاولا تفسير ما ورد في المقابلة المذكورة، فكتب بدايةً مقالا بعنوان "حديث الملك.. عاصفة من الجدل" شرح فيه اللغط الذي ثار في الشارع جراء اللقاء، موضحا ان عددا غير قليل من الافكار الواردة كان جلالته قد صرح به في جلساته الخاصة.

وخلص في نهاية المقال إلى أن "ما حصل هو بمثابة درس قاس، علنا نستخلص منه العبر في تعاملنا مع الصحفيين الأجانب، ومنحهم المقابلات غير المشروطة لينقلوا ما يشاؤون وبالطريقة التي تحلو لهم، بدون الرقابة على النص النهائي كما يحصل في العادة مع رؤساء الدول".

ثم أتبع الخيطان مقاله المذكور باثنين آخرين، احداهما بعنوان "بروفايل الملك.. دروس لم نتعلمها"، محاولا فيه شرح الفن الصحفي الذي كتب فيه الصحفي جولدبرغ وخصائص كتابة فن "البروفايل" مؤكدا على وجود انطباعات ووصف للصحفي بالسياق؛ أما المقال الثاني فقد جاء تحت عنوان "الملك ومرسي" والذي عقّب فيه على تصريحات قياديين اسلاميين مصريين تجاه مقابلة الملك، آملا "أن تنتهي تداعيات "ذي أتلانتك" عند هذا الحد"، ومعتبرا انه ليس من مصلحة الاردن ان يقع بخصومة مع ايّ من دول الجوار.

من جانبها، أعدت الزميلة سوسن زايدة من عمان نت تقريرا في زاوية "عين على الإعلام" تحت عنوان "كتاب الصحف ومقابلة "ذي أتلانتك": ملكيون أكثر من الملك"، تحدثت فيه والكاتبة لميس اندوني ورئيس تحرير صحيفة المقر سلامة الدرعاوي عن الرقابة الذاتية التي مارسها الكتاب على انفسهم، ومحاولاتهم للدفاع عن الموقف الملكي، معتبرة ان الرقابة الذاتية للصحفي باتت تفوق تلك الخارجية من جهة، ومشددة على وجود صحافيين تلقّوا توجيهاتهم من الديوان الملكي ليكتبوا ما كتبوا.

كما كتبت صحيفة القدس العربي عددا من التقارير الراصدة لحالة الشارع من جهة، والباحثة عن التأويلات الممكنة من مختصين، مبيّنة أن الملك انتهج نهجا جديدا من التصريحات "نهجا متماشيا مع ديمقراطية العاهل الاردني ومستمدّا من الربيع العربي".

ولا بد من الاشارة الى ان المواقع والصحف ملئت لمدّة بمقالات مفسّرة ومؤوّلة، كما ترددت اصداءها في المسيرات والمظاهرات، أما القصد المباشر من المقابلة، وكم المواقف السياسية المقصودة التي احتوتها، وعدد الحوارات الشخصية فيها، والتعبير عن النفس فيها، فهذه لا احد يستطيع معرفتها تماما إلا الملك نفسه.

5 دنانير شهرياً تعطيك

أكبر تغطية تأمينية لمرض السرطان في الأردن

بسقف 55,555 دينار

مع برنامج أمان 5

- 5 زيارات لعيادة gig | الشرق العربي للتأمين لأي حالة مرضية.
- 5% خصم على البرامج الفردية الأخرى.
- 55,555 دينار سقف سنوي لعلاج مرض السرطان في جميع مستشفيات المملكة.
- إقامة في فندق 5 نجوم في بيروت للعلاج في مستشفى الجامعة الأمريكية (AUB) لمدة 5 أيام في حال ثبوت عدم إمكانية العلاج في الاردن.
- في حال شراء 5 بطاقات أمان 5 ستحصل على البطاقة السادسة مجاناً.
- إمكانية العلاج في 5 دول مختلفة: الأردن، لبنان، مصر، البحرين، الكويت.

بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى التي تضمن لكم تغطية شاملة
إتصل الآن على الرقم 06-5609888 واحصل على بطاقة أمان 5

*يخضع هذا البرنامج لشروط وأحكام واستثناءات عقد التأمين المعتمد لدى gig | الشرق العربي للتأمين

عراقة متأصلة
From Origin to Excellence

gig | الشرق العربي للتأمين
مجموعة الخليج للتأمين

أفلام وغناء ومسرح تعزز مفاهيم الديمقراطية والحريات

رسل الحرية.. مواهب شبابية تدعم حقوق الانسان

فرح مرقه

"لكي تكون فنانا مبدعا يجب أن تكون حرّاً، ولكي تكون حرّا يجب أن تعيش، ولكي تعيش يجب أن تأكل، ولكي تأكل- في العالم العربي- يجب أن تخرس!"، قالها أحد "رسل الحرية" فعلا صوت تصفيق الحضور.

ولم تقف رسائل الرسل عند هذه الرسالة المسرحية التي أرسلها مشاركون في حفل شبكة "رسل الحرية"، فقد شمل الحفل عروضا غنائية ومسرحية وعروض أفلام تهدف لتبسيط مفاهيم الحرية والمواطنة وحقوق الإنسان.

وجاء الحفل متوّجا لسلسلة تدريبات تلقّاها المشاركون على مفاهيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، حسبما قال منسق الشبكة هيثم أبو عطية لـ"برندة"، مبينا أن الحفل جاء لعرض أعمال الشباب المشاركين في الشبكة والتي تحمل رسالات مختلفة تؤصّل مفاهيم الحرية وحقوق الانسان.

وعرَض فريق "مسرح الشارع" في الحفل أداءً ارتجاليا، إذ قام أفراده بعمل مقابلة مفترضة مع الجمهور على اعتبار انهم وزراء في الحكومة، وأجابوا على تساؤلات الحضور عن رفع الأسعار والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المواطنون بطريقة ساخرة.

"ما هو موضوع قانون الحشيش والمخدرات؟"، كان هذا نص سؤال طرحه أحد الحضور على أحمد سرور- ممثل في فريق مسرح الشارع-، فأجابه المسؤول المفترض "سرور" بسخرية "القانون واضح.. نحاول أن نساهم في التخفيف عن المواطن، كما نحن بحاجة لشعب محشش لتمرّ الكثير من قرارات رفع الأسعار وغيرها".

وعُرض في الاحتفالية فيلمان قصيران يسلطان الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها مفاهيم الحرية والديمقراطية، فحاكى فيلم "شوية شرف" للمخرج أحمد الزغول النظرة المجتمعية للأنثى والتي تزيد من حجم الخطوط الحمراء حولها بينما تترك الفضاء مفتوحا أمام الذكر؛ بينما سلّط المخرج عبد الله أبو دياك الضوء في فيلمه "بدكن حرية" على معاناة السوريين بعد محاولتهم نيل حريتهم، من خلال مقابلة عدد من أطفال مخيم الزعتري.

وقال الزغول إن فيلمه جاء من فكرة لصديقته "غيا ارشيدات"، موضحا أنها أساسا فكرة مستوحاة من واقع عدد لا بأس به من الفتيات في العالم العربي؛ بينما أكد أبو دياك أن انتقاءه للأطفال جاء لإيمانه بصدقهم وصدق مشاعرهم، لافتا إلى أنه اضطر للبقاء بينهم لأربعة أيام حتى يتمكن من تصوير فيلمه.

ولاقى الفيلمان استحسانا كبيرا لدى الجمهور، إذ علا صوت التصفيق وظهرت علامات التأثر على معظم الحضور.

واعتبر الزغول أن أهمية مشاركته في شبكة رسل الحرية تكمن في عدم وجود قيود على محتوى ما يقدمه، إلى جانب الدعم المادي من جهة وأعضاء الشبكة "المميزين في مجالاتهم، ما يُغني عن البحث عن أشخاص يتفهمون طبيعة العمل وما يحتاجه من تأهيل وأفكار".

وأثنى أبو دياك على ما جاء به الزغول، مضيفا أن تسهيل الاجراءات اللوجستية الذي يقوم به مركز حماية وحرية الصحفيين لأعضاء الشبكة يشكل نوعا من تذليل الصعوبات التي يواجهها صانعو الأفلام عادةً وتتطلب وقتا وجهدا كبيرين.

وزاد أبو دياك "لقد أسهمت الشبكة بتطوير علاقات الفرد فينا، فقد ارتفع منسوب معارفنا من الشخصيات على الصعد المختلفة وهو ما يفيدنا جميعا بالتأكيد"، معبرا عن أمله بتطوير المشروع حتى يصبح إقليميا أكثر من كونه أردنيا، مشددا على أن أعضاء الشبكة ينتجون مشاريعا صالحة للتداول في جميع العالم العربي "الذي يعاني من اشكاليات في الديمقراطية والحرية".

ولم تقتصر الاحتفالية عند فيلما أبو دياك والزغول أو عرض مسرح الشارع، فالموسيقى والغناء أيضا وجدا مكانهما على خشبة ذات المسرح، فمغني الراب كرست الزعبي وفرقة "عمومي" الموسيقية أشعلا الجمهور بأغانٍ تحمل أفكار الحرية والديمقراطية.

وقالت يارا نمر المغنية في فرقة "عمومي" إن الديمقراطية والحريات لا تغيب عن أذهان الفرقة إلا أن مواكبة العصر تؤدي أحيانا إلى إغفالها في الأغاني، موضحة أن الشبكة قامت على تعزيز هذه الأفكار بين أفراد الفرقة ما أسهم بإنتاجهم عدد من الأغاني المعززة لقيم الحرية.

وأضافت نمر أن مشاركتها والفرقة جاءت بعد اطلاعهم على نشاطات من سبقوهم من أعضاء رسل الحرية، وإعجابهم بما قدّموه من فنون هادفة لنشر الوعي بالمفاهيم المذكورة.

إلى جانب عرضا الأفلام، والأداء المسرحي والغناء والموسيقى، شهد مسرح البلد عرضيّ "أنيميشن" من عمل مشاركين في الشبكة، إلى جوار فقرتين من الستاند أب كوميدي قدّمها الكوميديان "شيكس"، كما ألقى الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور كلمة أبدى فيها إعجابه بما قدّمه المشاركون.

وأكد منصور أن الشبكة تأخذ مكانة واهتماما أكبر في زمن الربيع العربي "فقد أصبحت كل مفرداته مرتبطة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان"، مشيدا بما يقدمه المشاركون من توظيف مواهبهم وطاقاتهم الشباب الإبداعية في دعم قضايا حقوق الإنسان بعيدا عن الأنماط التقليدية.

"بدأ مشروع "رسل الحرية" المنبثق عن مركز حماية وحرية الصحفيين من عام ٢٠٠٤ وخصوصا بعد احتلال العراق، حيث بدأ الناس يبتعدون عن مفاهيم الديمقراطية والمواطنة، معتبرينها مفاهيم قادمة من الغرب"، قالها المنسّق أبو عطية موضحا أن المركز أطلقت الشبكة في البداية للمدرسين والصحافيين والشخصيات المؤثرة في المجتمع، والذين أسماهم "مضاعفي المعلومات".

وشرح أبو عطية أن انتقاء "مضاعفي المعلومات" جاء بعد تحديد الأشخاص الأكثر قدرة على إيصال المعلومات لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، موضحا أن الشبكة استمرت مع هذه الفئات حتى العام ٢٠٠٩ "حيث بدأت تبرز المواهب الشبابية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي"، فقرر المركز ضمّ أصحاب المواهب لفئة مضاعفي المعلومات، وبدأ بدعمهم.

وأشار أبو عطية أن الشبكة قام بعمل عدة أنشطة من ضمنها حفلات سابقة ومعارض فنية، لافتا إلى أن المركز سيستمر بدعم الشباب وطاقاتهم "فالبرنامج لم يبدأ منذ الـ٢٠٠٤ ليتوقف".

الناطور لـ «برندة»: الضغط الشعبي والاعلامي ساهم بالافراج عني

طالبت بحقوقي الانسانية فأعطوني نظارة

غادة الشيخ

أكد الناشط في الحراك الشبابي خالد الناطور (٢٧ عاما)، الذي أفرجت عنه السلطات السعودية مؤخرا، أن قضية اعتقاله كشفت النقاب عن واقع المعتقلين الأردنيين في الخارج.

وقال الناطور خلال حوار أجري معه إن الحراكات الشعبية بصدد تشكيل لجنة متخصصة، تتكفل بقضية هؤلاء المعتقلين، ومجابهة التقاعس والصمت الحكوميين جهتهم.

وبين أن هذه اللجنة ستسعى إلى تفعيل قضية المعتقلين الأردنيين في الخارج على المستويين الشعبي والإعلامي.

ونفى الناطور الذي قضى ٩١ يوما في السجون السعودية، تعرضه لأي اعتداء جسدي، منوها إلى أن ذلك لا ينفي وجود اعتداءات جسدية، يتعرض لها المعتقلون هناك، وكان شاهدا على قصصها.

وأكد الناطور أن الضغط الشعبي المتوازي مع التفاعل الإعلامي، هو السبب الأول والرئيسي في نيله حريته، مدللا على أن هناك معتقلين أردنيين لم ينالوا ذلك النصيب من التفاعل مع قضيتهم، ولم يحظوا بحريتهم بعد.

وتاليا نص الحوار:

• حدثنا عن ظروف اعتقالك منذ اللحظة الأولى؟

– بداية؛ أنا أعمل لدى شركة برمجيات مختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في عمان، ولها عدة فروع خارج الأردن، منها فرع في العاصمة السعودية الرياض، فطلبت الشركة مني ومن أربعة من زملائي القيام بعمل في الرياض، وبالفعل تقدمت بطلب تأشيرة زيارة عمل للسعودية وحصلت عليها أنا وزملائي، وكان سفرنا إلى هناك يوم الأحد الموافق السادس من شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، ووصلنا إلى مطار الملك خالد في الرياض الساعة الحادية عشرة ليلا.

وفور وصولي للمطار، وتحديدا عند ختم جوازات السفر، تم اقتيادي لإحدى غرف المطار، وهناك أبلغوني أنني رهن الاعتقال، وطلبت منهم توضيح ماهية تهمتي، فلم تكن لديهم معلومات بحسب ادعائهم، ثم طلبت أن أعرف الجهة التي طلبت اعتقالي، ولم أحصل على رد أيضا.

وبعدها طلبت مباشرة أن أتواصل مع السفارة الأردنية في الرياض، وقوبل طلبي بالرفض، ثم طلبت أن أتواصل مع أهلي لأخبرهم أنه تم احتجازي وقوبل بالرفض أيضا، ومن حسن حظي أن زملائي انتظروني وعرفوا أنه تم احتجازي، وهم من أبلغوا أهلي بذلك.

• حدثنا عن الطريقة التي تم بها احتجازك؟

– خرجت من المطار بصحبة ضباط مباحث سعودية، مقيد القدمين واليدين ومغطى الوجه، ووضعت في سيارة، ثم وجدت نفسي داخل زنزانة انفرادية لم أكن أعرف تابعة لأي سجن.

• عن ماذا كانت التحقيقات التي خضعت لها تدور؟

– في اليوم الثاني حقق معي ضابطان، عرفت أنني محتجز لدى المباحث السعودية، وكانت التحقيقات تتعلق بمشاركتي في اعتصامات أمام السفارتين السعودية والبحرينية في عمان، للمطالبة بعدم إرسال قوات درك أردنية للبحرين والكويت، وجاوبت بالإيجاب حول مشاركتي في تلك الاعتصامات التي حدثت منذ أكثر من عام وتسعة أشهر، وخلال التحقيق استفسرت عن السند القانوني لاعتقالي، ومشروعية التحقيق معي حول فعل حدث داخل الأراضي الأردنية التي كفلت لمواطنيها حق المشاركة في التعبير عن الرأي، واستفسرت عن الفترة التي سيتم فيها إحالتي للمدعي العام، فقيل لي إن الأنظمة في وزارة الداخلية السعودية، تمنحهم توقيفي لمدة ستة أشهور دون إحالتي للمدعي العام، وخلال التحقيق أصررت على التواصل مع ممثل عن السفارة الأردنية في الرياض، لكنهم رفضوا.

بعد ذلك، خضعت لتحقيق ثان وثالث، كان هو آخر تحقيق، وكانت الأسئلة تدور حول قضية مشاركتي نفسها في تلك الاعتصامات.

• هل بقيت في العزل الانفرادي؟

– نعم ولمدة ١٨ يوما، وبعد مطالبتي بإحالتي إلى سجن جماعي تم تحويلي إلى أحد السجون الجماعية، وهناك كنت بصحبة ستة سجناء، وكنا ممنوعين من التواصل مع السجناء في المهاجع الأخرى مع مراقبة حثيثة داخل المهجع وكاميرات في كل جانب.

وأريد أن أنوه إلى أن كافة المعتقلين في المباحث السعودية، هم معتقلون سياسيون من مختلف الجنسيات التي التقيت بها.

• حدثنا عن ظروفك في السجن الجماعي؟

– الظروف في السجن عجيبة غريبة، خصوصا وأن أقل مدة احتجاز عرفت عنها، كانت لمواطن محجوز منذ أربعة أعوام، ولم تتم إحالته إلى المدعي العام بعد. هذه المشاهدات أثرت على نفسيتي بشكل كبير، وجعلتني أخشى أنني لن أنال حريتي قبل مرور أعوام.

قصص كثيرة سمعتها عن المحتجزين العرب هناك، وكلها كانت تضعف الأمل أكثر فأكثر لنيلي حريتي، خصوصا بعد أن علمت أنهم لم يعرضوا للقضاء بعد.

بدأت أؤقلم نفسي على المكوث في الاعتقال لمدة طويلة في سجون المباحث السعودية، وطلبت منهم تزويدي بكتب دراسية بغية رغبتي في استكمال دراسة الماجستير.

أما الرعاية الصحية والغذائية، فكانت جيدة إلى حد ما، وكان هناك تلفاز في السجن، والصحف كان تأتينا بين فترة وأخرى.

• هل قابلت أي جهة حقوقية سعودية؟

– بعد شهر من احتجازي، عرضت على الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، وكانت هذه أول مرة أرى فيها الشمس منذ احتجازي. في السجن لا يوجد هناك استراحات كما هو متعارف عليه، وكنت لا أفارق الجدران الأربعة في المهجع.

وخلال عرضي على الهيئة، جلس مندوبوها معي وبدأوا يستفسرون عن ظروف اعتقالي، وما إذا تعرضت لانتهاكات خلالها، كما طلبوا مني تقديم مطالبي التي لم تتغير، وهي مقابلة ممثل عن السفارة الأردنية ومعرفة تهمتي والتواصل مع أهلي، لكنني لم أحصل على شيء مما طلبت سوى تزويدي بنظارة.

• هل علمت أن هناك ضغطا شعبيا وإعلاميا يحدث في الأردن، مطالبا بالإفراج عنك خلال فترة احتجازك؟

– خلال جلستي مع مندوبي الهيئة، استطعت أن أستشف أن هناك ضغطا شعبيا وإعلاميا يحدث في الأردن يطالب بحريتي، وعندما تم نقلي مرة ثانية لإحدى المهاجع، أخبروني هناك أنهم تابعوا تقريرا عرض على إحدى المحطات الفضائية، يتحدث عن قضيتي.

• هل تعرضت للتعذيب هناك؟

– لم أتعرض لأي نوع من أنواع التعذيب الجسدي، لكن هذا لا يعني عدم وجود تعذيب جسدي في مباحث الداخلية السعودية، إذ التقيت بزملاء لي في الزنزانة، تعرضوا لتعذيب جسدي خلال التحقيق، لكن يبدو أن الضغط الشعبي في الأردن حال دون تعرضي لذلك، لكنني تعرضت لتعذيب نفسي من خلال إهانات وجهت لي من قبل بعض الضباط، الذين وبعد إبلاغي بأن ملف قضيتي قد أغلق، استدعوني في إحدى الليالي للتحقيق، وهناك تم توجيه الإهانات لي، وتم الطلب مني وأنا مقيد اليدين والقدمين، أن أبقى واقفا بجانب الحائط لمدة ساعتين، وإذا ما تحركت سأتعرض للضرب.

• هل التقيت بمعتقلين أردنيين؟

–لم ألتق بمعتقلين أردنيين في المباحث السعودية، لكنني التقيت بأشخاص قابلوا معتقلين أردنيين.

• كيف عرفت موعد الإفراج عنك؟

– أبلغت من أحد المحققين في اليوم الواحد والسبعين من احتجازي، أن ملف قضيتي قد أغلق، وعرض علي رسالة وصلت السفارة السعودية من شقيقتي دعاء، وأخبرني أن موعد الإفراج عني قريب، وأنه ستتم إحالتي للجهة المختصة بالترحيل في المباحث السعودية. ثم تم نقلي لسجن آخر لترتيبات الترحيل، وبقيت في العزل الانفرادي لمدة خمسة أيام، ثم حولت الى سجن جماعي. وفي يوم السبت الذي سبق يوم ترحيلي بيوم، أبلغت بأنني سأعود للأراضي الأردنية اليوم التالي.

واللافت في الأمر، أن هناك حربا نفسية تحدث داخل سجون المباحث السعودية، سمعت عنها من قبل زملائي في السجن، وهو أنهم يهيئون سجناء لموعد ترحيلهم، ثم يتبين بعد ذلك أنهم لن يرحلوا، ما جعلني أشعر بالخوف، خصوصا بعد أن سمعت قصصا عدة عن ذلك.

لكن وفي يوم الأحد الموافق السابع من الشهر الحالي، تم ترحيلي من السجن إلى مطار الرياض، بصحبة ضابط مباحث بقي معي حتى ركبت الطائرة المتوجهة إلى عمّان.

• كيف كان استقبالك في الأردن؟

– استقبلني مدير الدائرة القنصلية في وزارة الخارجية والناطق الإعلامي باسمها ومدير أمن الحدود، ثم خرجت لأرى أن أهلي وأقاربي وأصدقائي وحراكات شعبية وإعلاميين في استقبالي، وهو ما أثر على نفسيتي إيجابا إلى حد كبير.

• كيف تصف دور السفارة الأردنية في الرياض في التعامل مع قضيتك؟

– لم أكن أتوقع أن ألتقي بأي ممثل عن السفارة الاردنية في الرياض، وهذا مؤشر على التقصيرالحكومي تجاه المعتقلين الأردنيين في الخارج بشكل خاص. وقضيتي تعد نموذجا لذلك التقصير، بدليل أنه ما يزال هناك معتقلون أردنيون في الخارج لم يفرج عنهم، لكن الضغط الشعبي والإعلامي إزاء قضيتي أدى للإفراج عني.

• ما الذي تنوي عليه الحراكات الشعبية بعد قضية اعتقالك، في ملف المعتقلين الأردنيين في الخارج؟

– لا شك أن قضيتي كشفت الغطاء عن واقع المعتقلين الأردنيين في الخارج على المستويين الشعبي والإعلامي والرسمي، وفي ضوء كل ما حدث، التقينا كحراكيين بأهالي معتقلين أردنيين في الخارج، وقررنا تشكيل لجنة متخصصة من الحراكات الشعبية، تتكفل بملف المعتقلين الأردنيين في الخارج وسنضغط باتجاه الإفراج عنهم جميعا.

الاردنيون يتفاعلون مع قضيته وينقسمون بين مؤيد ومعارض

ما يقدمه الإعلامي المصري الساخر باسم يوسف حرية أم اساءة وتعدي ..؟

فرح مرقه

أسقط أردنيون أمر الضبط والإحضار الذي أصدرته النيابة العامة المصرية ضد الإعلامي الساخر باسم يوسف على الشأن المحلي،وانقسموا بين مؤيد ليوسف باعتبار ان ما يطرحه حرية اعلامية و معارضين له يرون ان ما يقدمه يوسف يسيء للدين الاسلامي ولرموز دولته.

وإلى جانب تناول الإعلام الأردني لقضية يوسف بدأت تظهر تعليقات من المواطنين على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، أو كتعليقات على الأخبار التي نشرتها المواقع الأردنية عن يوسف، إذ تجلّت في الأخيرة المواقف المعارضة لما يقدمه يوسف من نقد أو "سخرية مهينة" حسب وصف المعلّقين.

واعتبر معلقون أن مجرد وجود من يتصيد أخطاء الرئيس "إهانة للدولة المصرية ككل"، كما اتهموا يوسف بالعمالة لاسرائيل والموساد، وأنه "فاسق" ضد الحكم الاسلامي، كما هاجم الكثير من المعلقين المواقع التي نشرت أخبارا أو مقالات عن يوسف.

بالمقابل، وجد المعلّقون سابقي الذكر من يردّ عليهم، ويؤكد على أهمية طروحات الإعلامي الساخر، وتسليطه للضوء على عيوب وثغرات الحكم الجديد، لافتين إلى أنه يقوم بأداء واجبه على أكمل وجه.

وتساءل معلقون إن تعرض أحد مقدمي البرامج في الأردن إلى مثل ما يعرضه يوسف من اهانة لرموز الدولة، معتبرين أنه لا بد سيلقى الكثير من الأذى من جهاز المخابرات الأردني؛ في حين اعتبر آخرون أن ما يسلط عليه يوسف الضوء من فساد نظام الحكم الإخواني، يحذر من وصول إخوان الأردن للحكم.

وشكل أمر الضبط والإحضار الذي أصدرته النيابة العامة في مصر ضد الإعلامي الساخر باسم يوسف جدلا عالميًا، خصوصا وأنه في بلد نال حريّته حديثا من حكم كان يشكّل لجاما لأقلام الصحفيين وكماماتٍ لأفواه الإعلام.

وجاء أمر النيابة للتحقيق في البلاغات المقدمة ضد يوسف بشأن اتهامه بـ"ازدراء الأديان، وإهانة الرئيس، ونشر أكاذيب من شأنها تكدير السلم العام"، ما تباينت فيه الآراء، بين اعتداء على الحريات الإعلامية، وبين مؤيدين للقرار معتبرين أن سخرية يوسف من الإخوان المسلمين ومن شخص الرئيس هي الانتهاك الأكبر.

ورأى كتاب اردنيون في الحادثة "قمعا للحريات الاعلامية" مبينين أن ما حدث ليوسف ما هو إلا تجسيد للنظام الذي يرفض النقد، ويخشى إبراز عيوبه، فقد لفت الكاتب عمر داودية في مقاله "اعتقال باسم يوسف" إلى أن اختلافه مع يوسف في بعض القضايا لا ينفي أن الأخير "استطاع في فترة قصيرة بناء شعبية هائلة في جميع اقطار العالم العربي، وفي ظل ظاهرة "أخونة" الإعلام في مصر و تصاعد الخطاب الطائفي وتحميل أقباط مصر كل شاردة و واردة، يظهر باسم أكثر انفتاحاً و جرأة و موضوعية و الأهم من ذلك أنه أكثر أبتساما و بشاشة من المتسترين باللحى".

كما أضاف داودية أن "ما أثار حفيظة الرئاسة المصرية هذه المرة، هي المقارنة المتهكمة التي عقدها المذيع اللامع ل "مرسي البارحة" و "مرسي اليوم" بعرض شرائط فيديو تظهر خطابات الإخواني الثوري محمد مرسي قبل الرئاسة عندما كان يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية و العبور الى القدس و مقاطعة أمريكا و بين شرائط فيديو تظهر مرسي اليوم، الذي أدرك أن تلك الشعارات يصلح أغلبها فقط للخطابات الجماهرية و الندوات الإخوانية"، معتبرا أن كل ما ورد يندرج تحت تهمة إهانة رئيس الجمهورية ومتسائلا عن صدق الاتهام ليوسف بازدراء الأديان.

إلى جانب داودية كتب منار الرشواني مقالة بعنوان "باسم يوسف: الحاضر صورة الماضي؟"، عاقدا فيها مقارنة بين ما يواجهه الاعلامي الساخر، وما واجهه المدوّن المصري كريم عامر عام ٢٠٠٦، ومبينا مدى تشابه الحالتين، على الرغم من كون الثانية كانت في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وحاول الرشواني في مقاله التزام الحياد إذ كتب "قد يبدو من الممكن الدفاع عن موقف مرسي ومؤيديه- ممن حركوا الدعوى القضائية ضد يوسف- بأنه محاولة من الرئاسة المصرية والإخوان لاستعادة هيبة الدولة المستباحة من قبل معارضيه عبر اللجوء للقضاء"، موضحا ان المعارضين لم يدينوا ما جرى من احداث تهجم على قصر الاتحادية قبل النقد الخارجي لهم.

وعدّ الكاتب الرئيس المصري الحالي الخاسر الاكبر في القضية، مفصلا خساراته بقوله "الأولى، بالمماثلة بينه وهو الرئيس المنتخب، وبين مبارك الدكتاتور؛ والثانية، بظهوره راضخاً للانتقادات الأميركية التي أعقبت التحقيق مع يوسف والإفراج عنه بكفالة يوم الأحد الماضي، إذ حينها سارعت الرئاسة المصرية إلى إصدار بيان تؤكد فيه "التزامها باحترام حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام"، وتنفي وقوفها وراء الإجراءات القضائية ضد يوسف."

وأضاف "الواقع أن الخسارة الأكبر للرئيس مرسي، والتي لا تعد محاكمة يوسف إلا أحد مظاهرها، هي استدراجه المتواصل، وبنجاح تام، من قبل المعارضة المصرية إلى النتيجة العدمية التي تكرس لها هذه المعارضة كل جهودها وطاقتها، وهي حصاد الفشل، للرئيس كما لجماعة الإخوان المسلمين ككل".

ووجد الكاتبين سابقي الذكر العديد من الردود المؤيدة والمعارضة للحادثة، ما يؤكد على اهتمام الأردنيين بيوسف وبالقضايا الاعلامية.

وليس يوسف آخر المتضررين من انتهاك لحرية الرأي والتعبير في مصر، فقد انتقدت "لجنة حماية الصحافيين" قيام السلطات المصرية بالتحقيق مع المدون المصري البارز علاء عبد الفتاح المعارض لجماعة الإخوان المسلمين بخصوص رسائل ومحادثات على شبكتي تويتر وفيسبوك.

واختتمت اللجنة التي يقع مقرها الرسمي في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة، تقريرها قائلة إن هناك أنباء عن تحقيقات مع عشرات الصحافيين الآخرين الذين ينتقدون جماعة الإخوان المسلمين. إذ ذكرت صحيفة الأهرام الأربعاء أنه سيتم التحقيق مع لميس الحديدي وعمرو أديب ويوسف الحسيني، الذين يقدمون برامج على قنوات CBC و ONTV وأوربت التلفزيونية، بشأن "خروجهم عن ميثاق الشرف الإعلامي ببرامجهم والتحريض وإثارة الفتنة وتهديد السلم والأمن القومي"، مشيرة إلى أنه تم وضع معارضين آخرين لمحمد مرسي تحت المراقبة القضائية.

دراسة: الحجم الكلي لقيم المواطنة في المناهج المدرسية ضئيل جدا

حقوق الإنسان في المناهج الدراسية تعزز التفاهم والتسامح في المجتمع

سرى الضمور

تكثف مؤسسات المجتمع المدني جهودها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتفعيلها لمختلف شرائح المجتمع، ساعية الى تحقيق ذلك من خلال دمج مفاهيم حقوق الإنسان ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم لنشر الوعي بحقوق الانسان في صفوف الطلبة وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع.

في الوقت نصت فيه عددا من مواثيق حقوق الإنسان التي وردت ضمن الاتفاقيات الدولية على ضرورة تفعيل هذه الحقوق، أشارت المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يستهدف التعليم والتنمية الكاملة لشخصية الإنسان، عبر تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن تؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

المستشار الإعلامي في وزارة التربية والتعليم ايمن بركات يقول إن الوزارة تسعى من خلال مناهجها إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلبة و في بعض المواد الدراسية بهدف مساعدة الطلبة على تنمية إمكانياتهم من خلال فهم هذه الحقوق والشعور بأهميتها وبضرورة احترامها والدفاع عنها كون المدرسة والحياة المدرسية هي المجال الأمثل لدعم مشروع من هذا القبيل، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية لها وظائفها المحددة في التعليم والتنشئة والتأهيل، وتخضع أنشطتها للتخطيط وفقًا للأهداف المرجوة منها. وعندما تتضمن تلك الأهداف توعية الطلبة الذين هم في طور التكوين بحقوقهم الإنسانية وبمسؤولياتهم تجاه حقوق غيرهم، فإن دور المدرسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان يصبح حاسمًا بكل المقاييس.

وبين بركات ان بعض المنظمات العالمية، كاليونسكو ومنظمة العفو الدولية على سبيل المثال، تقوم بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين وغيرهم ممن يتعاملون مع الأطفال والبالغين حول كيفية تعليم حقوق الإنسان للبالغين، أو التدرج بذلك في المنهاج الدراسي من مرحلة ما قبل الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية.

وقال بركات ترى هذه المنظمات أنه يمكن العمل في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة على تنمية سلوكيات إيجابية تتعلق باحترام الآخرين والعدالة والتعاون، وقبول التنوع والتحلي بروح المسؤولية. وفي المراحل الابتدائية المتقدمة يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وإدماج أنشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه والصيغ المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.

من جهته قال الناشط في حقوق الإنسان عبدالله الصعوب ان تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية يبدأ بمرحلة مبكرة وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، عبر تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل واحترام حقوق الإنسان بحيث تعكس مفاهيم الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديموقراطية على سلوكياتهم الفردية اليومية.

وأضاف الصعوب أن هذه المناهج تعمل على تعزيز الطلبة بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها، وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.

ودعا الى توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب، وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب، وتعزيز مبدأ اللاعنف ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.

في الإطار قالت أمينة دراغمة ولي أمر طالبة ، ان مصطلح تعليم حقوق الإنسان يعد إطارًا عامًا يهدف إلى مساعدة الطلاب على تنمية إمكانياتهم مما يمكنهم من فهم هذه الحقوق والشعور بأهميتها وبضرورة احترامها والدفاع عنها، ويحوي هذا الإطار في داخله جميع سبل التعليم التي تؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بذلك.

واشارت دراسة اجريت مؤخرا تحت عنوان المواطنة غائبة عن المناهج الصادرة عن ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ومصر ولبنان،ضمن مشروع منح ابحاث حقوق الانسان لعام ٢٠١٢ ان الحجم الكلي لقيم المواطنة ضئيل جدا في المناهج المقررة ولا تتناسب مع الدور الذي تقوم عملية اكساب قيم الحداثة للطلبة وتغيير الانماط الثقافية والاجتماعية القائمة، وان هناك حاجة ملحة إلى زيادة حجم المادة المتعلقة بغرس قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان وخصوصا للفئات الأكثر عرضة للانتهاك.

واوصت الدراسة بضرورة اشراك المؤسسات المدنية المعنية بحقوق الانسان والمرأة والطفل ومنظمات المجتمع المدني المعنية، بحيث تحذف المفاهيم السلبية، وتعزز المفاهيم الإيجابية ورفدها بأنشطة متنوعة.

و لجأت الدراسة الى مدخل نظري في ربط قيم المواطنة بنشوء الدولة كإطار اجتماعي لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية في ظل فلسفة العقد الاجتماعي وتطور فكرة الارداة العامة كمصدر للسلطة وشرعيته.

شبكات التواصل الاجتماعي .. آفاق جديدة للإعلام بحرية غير مقيدة

غدير السعدي

وفّر ظهور شبكات التواصل الاجتماعي "فيسبوك، تويتر، ويوتيوب" فتحاً اعلاميا ثورياً و وسيلة للتغير والتواصل بين مختلف الاجيال نقلت الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطت مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والتعبير فظهر مفهوم "المواطن الصحفي".

وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت قنوات للبث المباشر من جمهورها في تطور يغير من جوهر النظريات الاتصالية المعروفة، ويوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصوّرها خبراء الاتصال.

واسهمت الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام في تغيير المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، كما كان الحال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

وإسقاطاً على تجارب الثورة في تونس ومصر وليبيا نجد ان الفيس بوك وتويتر واليوتيوب لعبا دورا كبيرا في نشر الافكار والتواصل وكسرت حاجز المحرمات السياسية مما ادى في النهاية الى رفع مستوى الوعي والحرية السياسية لدى الشباب واسهمت في التواصل والحشد ومن ثم كما ظهر في التجربة الليبية على نقل الواقع في ظل التعتيم الاعلامي الذي كان يمارسه النظام في محاولته لاخفاء الحقيقة على ارض الواقع.

نهاية فوبيا الخوف

يقول الخبير في مجال شبكات التواصل الاجتماعي ثامر العوايشة ان من بين مزايا شبكات التواصل الاجتماعي هو نهاية فوبيا المكان، إن الخوف من المكان دليل على تملكنا لمكان آخر، وعندما ندخل في منظومة المكان الإفتراضي نصبح لا نخشى شيئا بحكم عدم مقدرتنا على تملك الإفتراضي بإعتباره فضاء، لذلك وصفت شبكة الإنترنت كفضاء إفتراضي بأكثر الأمكنة تحررية، وعدم مقدرة أي طرف إمتلاكها.

ومن الخصائص البارزة للإنترنت، تتجلّى في قيام نظام الإنترنت، على معادلة زمنيّة تجمع في الوقت ذاته، السّرعة وقوة التأثير ، وسرعة الانتقال والحشد، وهذا ما عناه البعض بالزّمن العالمي الذي هوّ بمثابة الزّمن العابر "للحدود بين القارّات والمجتمعات واللّغات عبر طرقات الإعلام المتعدّد، التي تنقل الصّور والرّسائل بالسّرعة القصوى من أيّ نقطة في الأرض إلى أيّ نقطة أخرى . ويضيف العوايشة لم تعد تلعب حدود الجغرافيا دوراً في تشكيل المجتمعات الافتراضيّة، فهي مجتمعات لا تنام، يستطيع المرء أن يجد من يتواصل معه في المجتمعات الافتراضيّة على مدار الساعة.

وإن نشوء هذا الفضاء الجديد من الحرية اسهم في التحول النوعي الذي طرأ على استخدام الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، من كونها أداة للترفيه، والتواصل، إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعّالة لنقل الحدث، ومتابعة الميدان، ومصدراً أولياً لوسائل الإعلام العالمية كما حدث في ثورات العالم العربي من تونس وليبيا ومصر.

وأصبحنا بفضل هذه الثورة أمام إعلام جديد لا يحتاج إلى أي رأسمال، كل رأسمالك هو هاتفك النقال وكاميرا وحاسوبك الشخصي. ولا يمكن لإعلام الجديد الاستغناء عن الإعلام التقليدي وأنه لن يتحقق له الرواج إلا إذا استخدمه الإعلام التقليدي وأشار إليه ونقل عنه، فالكثير من الأحداث كان السبق فيها للمدونين أو لبعض المواقع الإلكترونية. ويعتقد الكثيرون أن الإعلام الجديد هو الإعلام القادم، فالكثير من التلفزيونات اليوم يمكن توقف بثها المباشر وتعرض خدماتها على الإنترنت، وأصبح الكثير من القنوات التلفزيونية لديها حسابات مثلا على الـ YOUTUBE و الـ FACEBOOK و الـ TWITTER.

والاعلام الجديد هو باختصار مرحلة انتقالية من الركود الى الوعي السياسي، وبالتأكيد مرحلة انتقالية في تغيير شكل الحكومات العربية والمجتمع المدني. لذلك، فإننا قد نرى في المستقبل القريب ركودا سياسيا في مواقع التواصل الاجتماعي، يعوض عنه بنشاط حقيقي في منظمات المجتمع المدني والعملية السياسية.

دور الفرد الفاعل

يشير خبير الاتصال الالكتروني احمد القيسي الى تميز شبكات التتواصل الاجتماعي ببروز دور الفرد كفاعل في صياغة وتشكيل وانتشار هذا النوع الجديد من التواصل الاعلامي والفكري ، وظهرت الشبكات الاجتماعية كأحد روافد ذلك الإعلام الجديد مع الحرية التي تتيحها في اختيار الموضوع وتحرير النص والحجم وسهولة البث وقلة التكلفة مع امكانية تجاهل المصدر والقدرة على التحول من الاحتجاج الشخصي إلى توجيه الرأي العام والحشد عبر مجموعات او صفحات على "الفيس بوك". وخصوصاً مع تجاوز الحدود بين الخاص والعام وبين المستوى الداخلي والمستوى الدولي.

لقد أصبح للشبكات الاجتماعية دور في التعبير عن الاتجاهات والأفكار كافة داخل المجتمع في ظل حوار تكون ركيزته الندية بين الفرد والنخبة والجماهير، ولم تعد النخبة تمارس دورها المعتاد في صياغة الرأي العام وتشكيله وتعبئته بعد التطور في عملية تدفق المعلومات وإنتاجها.

وأصبح للفرد دور فى إنتاج المعلومات وصياغة الرسالة الإعلامية. وهو ما كشف عن بيئة إعلامية جاذبة يستخدمها العديد من النشطاء بعد أن اتسع عدد المشاركين وحجم القضايا والاهتمامات بعد ثورة الربيع العربي .

ومن ثم اصبحت الشبكات الاجتماعية اكثر من مجرد وسيلة لنقل الخبر او التعليق عليه، حيث أصبح لها دور فى معالجته ومتابعته وإثارة ردود الافعال حوله مع القدرة الهائلة على الانتشار، وفى بعض الاحيان يتم نقل الأخبار عن الصفحات ومؤسسيها علي الفيس بوك إلى الصحف الورقية والبرامج الفضائية بما يزيد من حجم تأثيرها وانتشارها. وأصبح بإمكان أي شخص لديه دراية بصنع مادة إعلامية القيام بعكس وجهة نظره وتحيزاته، خصوصاً في ظل التطور الهائل فى نقل الصور ومقاطع الفيديو واستخدامها عبر الشبكات الاجتماعية، والتي أصبحت تمارس الدور الرقابي على الحكومة والمجلس العسكري، وأيضا على البرلمان وأداء النواب داخله، وعملية نقل المطالب وممارسة الضغط وتمثيل قوى جديدة في المجتمع. والتأثير في عملية صنع السياسات العامة.

دراسات : زيادة كبيرة

من جانبه اشار الناشط في مجال الشبكات الاجتماعية كمال محمود الى «تقرير الإعلام الاجتماعي العربي للعام ٢٠١٢» الصادر عن «كلية دبي للإدارة الحكوميّة» أن عدد مستخدمي موقع «فايسبوك» في العالم العربي ازداد بقرابة ٥٠ في المئة، فوصل إلى ٤٥ مليوناً في منتصف العام ٢٠١٢. وأوضح التقرير أن ٧٠ في المئة من هؤلاء هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً. وكذلك فاق عدد مستخدمي «تويتر» في المنطقة العربية الـ٢ مليون عند منتصف العام ٢٠١٢.

وفي آذار٢٠١٢، استقبل «تويتر» ما يزيد على ١٧٣ مليون تغريدة من العالم العربي، كما تبيّن أن اللغة العربية هي الأسرع نمواً في تاريخ «تويتر». في مقلب آخر من المشهد عينه، تجاوز عدد التغريدات العربية عبر شبكة «تويتر» الـ ١٧ مليون تغريدة بالعربية. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى عربياً في نشر التغريدات، وتلتها مصر والكويت ودولة الإمارات.

ووفقاً لإحصائية موثّقة مصدرها موقع «يوتيوب» نفسه، بلغ عدد مشاهدي «يوتيوب» في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٦٧ مليوناً، ٩٠ مليوناً منهم سعوديون. ويذكر أن المملكة العربية السعودية صُنّفت في المرتبة الأولى عالمياً في نسبة مشاهدة «يوتيوب».

وفي الأرقـام عـن موقـع «فايسـبوك»، صنف موقع «سوشيال بريكر» SOCIAL BREAKER» العلمي المتخصص في حقائق عالم شبكات التواصل الاجتماعي قارة آسيا بوصفها أكثر القارات استخداماً لشبكة «فايسبوك». وجاءت السعودية في المرتبة الـ١١ ضمن ٤٨ دولة آسيوية، وحلّت الإمارات في المرتبة الـ١٤.

في سياق متّصل، انطلق الموقع العربي «أريبا أريبا. كوم»AREEBAAREEBA.COM للتواصل الاجتماعي رسمياً عام ٢٠١١. وبعد مرور سنة، استقطب الموقع قرابة مليون مشترك، غالبيتهم من العالم العربي وكذلك الجاليات العربية في المغتربات العالميّة.

العنف الجامعي يهدد بانتهاك حق الأمن والتعليم

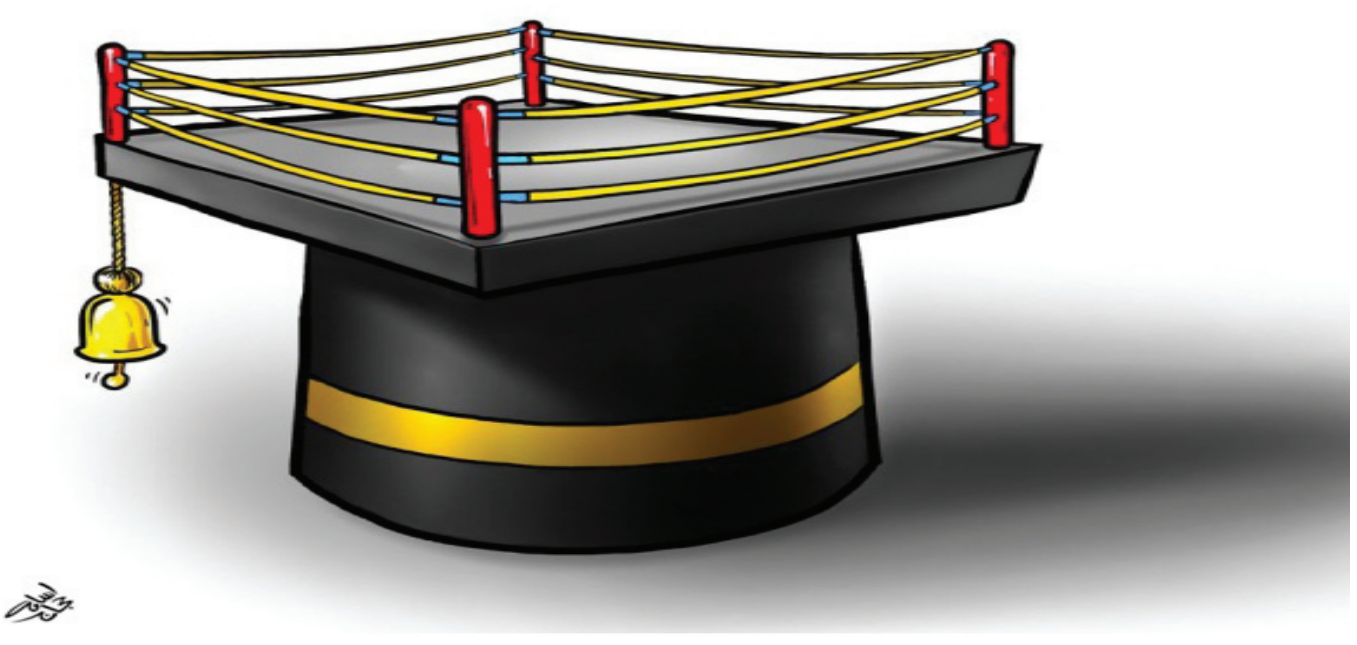

خاص

بين الحين و الآخر نسمع عن تعليق الدوام في جامعة تلو الأخرى و أحداث شغب وعنف داخل الحرم الجامعي فيجرح عددا من الطلاب وبعضهم يكونون بحالة خطرة و بعضهم تكون حياته هي ثمن العنف الجامعي على نحو ما حدث في جامعة الحسين مؤخرا وجامعة مؤتة. فكما العنف الجامعي ليس وليد اللحظة فالكثير من الدراسات تناولت هذه الظاهرة و الكثير من المقالات و الندوات و المؤتمرات كانت تقف للحد من هذه الظاهرة لك لم يكن هناك اي حل جاد للحد من هذه الظاهرة الى ان تفاقمت و اصبح الطالب الجامعي لا يشعر بالأمان داخل جامعته.

السعود:ظاهرة العنف الجامعي تهدد مستوى الأمن الذي يحظى به الطالب

يوضح الطالب الجامعي صلاح السعود بأن ظاهرة العنف الجامعي أثرت على جميع الطلبة لتشمل من ليس لهم علاقة بالمشاكل والعنف..كما اصبحت تهدد مستوى الأمن الذي يحظى به الطالب بالجامعة بسبب تحويل الجامعة الى مكان تحل به المشاكل العشائرية ويتم به ايضا تصفية الحسابات فهنا يؤكد السعود بان الطالب في ظل ما تمر به الجامعات من عنف ومشاجرات يفقد الطالب حقه ليس بالامن فقط بل وبالتعليم. كما يؤكد السعود على وجود تواطؤ من المسؤولين القائمين على تلك الجامعات.

القصص:العنف الجامعي يهدد العملية التعليمية برمتها

يبين فراس القصص طالب جامعي ان الجامعات تعمل على ترسيخ هذه الظاهرة من خلال اعتمادها المصالحات العشائريه وعودتها عن قراراتها تعمل على ترسيخ هذه الظاهره كما اكد القصص على ان العنف الجامعي يهدد كل ما يحيط به ويهدد العملية التعليمية برمتها

معايطة:المحاباة في التعليم زرع التفرقة بين الطلاب

يرى عدي المعايطة طالب جامعي أن سياسة التعليم والجامعات هي المسؤولة عن العنف لأنها هي الوحيدة المستفيدة من عدم وجود نقاش داخل الجامعات لأن المحاباة في التعليم و عدم وجود عدالة في الجامعات زرع التفرقة بين الطلاب مما جعلهم يبحثون عن الشللية واطر تجمعهم تحت شعارات ما قبل الوطنية وفي ظل عدم وجود عمل سياسي في الجامعات جعل الطلاب فريسة سهلة داخل جامعاتهم للانخراط في العنف الجامعي كي يثبتوا وجودهم وهو ما يظنون انها تعطيهم احترام وترعب إدارة الجامعة في التعامل معهم..

الشتيوي:العنف سلوك به خرق للقانون و الامن

يرى د.موسى الشتيوي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية باختلاف المسؤوليات حول ظاهرة العنف الجامعي ويرى وجود ابعاد اقتصادية واجتماعية للظاهرة حيث انها ممتدة من الاسرة الى الجامعة. كما بين الشتيوي ان العنف سلوك غير قانوني يكون به خرق للقانون و الأمن .

و بالنسبة لدور الجامعات في حل هذه الظاهرة فوضح ان هناك اجراءات للحد من هذه الظاهرة ولكنها ليست كافية كما ينوه الشتيوي على تطور الظاهرة وحدتها والمسؤولية الواقعة على دكاترة الجامعات بما لهم من دور في تنوير الطلاب وصقل افكارهم و النهوض بهم.

شحادة:سبب انتشار ظاهرة العنف القيود المجتمعية والنفسية

يرجع د.عبد الله شحادة الأخصائي النفسي سبب انتشار هذه الظاهرة الى القيود المجتمعية و النفسية التي انشأت كبت بداخلهم و من ثم تحول هذا الكبت الى شحنات من الطاقة السلبية يفرغها الطالب في اي موقف صغير لان شخصيته اخذت شكل الشخصية الانسحابية التي تكون العواطف بها متجهة للداخل و يكون بحالة حوار صامت مع عقله الباطن بسبب ما تعرض له من كبت كما يرى شحادة ان التوعية بالثقافة النفسية و التحليل النفسي جزء هام للوقوف بوجه الظاهرة.

دعاس:الحل بوضع استراتيجية وطنية

يؤكد د. فاخر دعاس مؤسس حملة ذبحتونا لحماية حقوق الطلبة بأن السبب الرئيسي للعنف الجامعي هو غياب الوعي الطلابي والناتج عن سياسات حكومية على مدى السنوات الماضية عززت من الانتماءات والهويات الفرعية على حساب الانتماء للوطن ابتداءً من قانون الصوت الواحد في الانتخابات البرلمانية مروراً بأسس القبول الجامعي وليس انتهاءً بأنظمة التأديب التي تمنع العمل السياسي في الجامعات.

كما يرى دعاس أن الحل يكمن في اعتراف الحكومة بوجود هذه الظاهرة ومن ثم وضع استراتيجية وطنية بالتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة يكون عنوانها رفع مستوى الوعي الطلابي.

كما تحدث عن دور حملة ذبحتونا في مواجهة هذه الظاهرة خلال ورش العمل والمؤتمرات التي عقدتها الحملة بحضور نخبة من المختصين.

كما يحمل دعاس مسؤولية استمرار ظاهرة العنف الجامعي على الحكومة ومجلس التعليم العالي من خلال اتباعهم لسياسة وصفها (بالنعامة) في مواجهة الظاهرة.

الحراك الشعبي يرفع حالة الحريات ويكشف عيوب الاعلام الاردني

غادة الشيخ

أسهم الحراك الشعبي الأردني الذي تجاوز عمره العامين في تعزيز واحدة من اهم الحقوق التي نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إضافة إلى الدستور الأردني وهو الحق في حرية التعبير عن الرأي.

فبعد أن انهمك الأردنيون لأعوام سابقة مضت في التحفظ على ممارسة هذا الحق والتقيد بتابوهات وممنوعات تقيد ممارسته، ساهم الحراك الشعبي الأردني بإحياء هذا الحق ليصبح حاضرا لدى أوساط الأردنيين في الشارع وفي بيوتهم وحتى في وسائل الإعلام.

فمما لا شك به بحسب الصحفي في جريدة الراي الزميل راكان السعايدة أن الحراك الشعبي كشف الغطاء عن جزئين رئيسيين فيما يتعلق بالحريات العامة أولهما انه ساهم مساهمة عميقة في رفع سقف حرية التعبير عن الرأي ومكن شرائح مترددة في التعبير عن وجهات نظرها بصوت عال.

وفيما يتعلق بالجزئية الثانية بحسب السعايدة فان الحراك الشعبي كشف عن عيوب المنظومة ذات العلاقة بالحريات سواء بالجانب الرسمي أو المجتمعي حيث تكشفت عيوب الإعلام وعرّاه أمام نفسه وأمام القارئ فضلا عن انقسام الإعلام إلى قسمين قسم استجاب لحراك الشارع ونقل تصوراته وشعاراته وقسم آخر انقض على هذا الحراك وحاول تشويه صورته وكشف أن الحريات فيها مختلة وربما تكون عدوة للحريات.

"لولا الحراك الشعبي لما كشفنا عن هذا الخلل في التعبير عن الرأي" يقول السعايدة في معرض حديثه عن وسائل الإعلام التي هاجمت الحراك الشعبي، مبديا أمنيته في أن يرسخ حق التعبير عن الرأي في مختلف ميادين المجتمع الأردني.

بدوره يرى ناشر موقع "JO٢٤" الزميل باسل العكور أن الحراك الشعبي ساهم مساهمة كبيرة في الحريات العامة بشكل عام وحرية التعبير عن الرأي بشكل خاص لأنه استطاع أن يضرب الخطوط الحمراء التي كانت مترسخة.

فالآن بحسب العكور يستطيع المواطن الأردني أن يعبر عن رأيه بكل حرية خصوصا بعد أن بدأ الحراك الشعبي يظهر للعيان وخلقوا حالة من التفاعل الشعبي في التعبير عن الرأي بصوت عال دون سقوف ودون اكتراث لكل ما يسمى بالخطوط الحمراء.

"الحراك الشعبي هو الذي فتح أبواب حرية التعبير عن الرأي" يقول الناشط من التيار القومي التقدمي حمزة زغلول ذاهبا إلى أن الحراك الشعبي أحيا حق حرية التعبير عن الرأي سواء كان ذلك في الإعلام أو في الشارع الأردني.

ويقول زغلول "مساحة التعبير عن رأينا هي التي تحمينا من العنف" مشيرا إلى أنه منذ ٢٤ آذار ٢٠١١ بدأت أصوات المواطنين المطالبة للإصلاح تخرج بصوت عال وهو مؤشر يبعث بالتفاؤل على ان هناك حالة تنفيس شعبي تتجاوز كل التابوهات.

كذلك الحال بالنسبة للناشطة في الحراك الشبابي الأردني آية الموسى التي تشير إلى أنه وفي السابق وتحديدا قبل ظهور الحراك الشعبي كان الناس يتخوفون من التحدث عن القضايا المحلية والتخوف من ثقافة الاحتجاج السلمي التي تتيح الفرصة في ممارسة حق التعبير عن الرأي.

فبعد ظهور الحراك الشعبي بحسب الموسى وهو احد نتاج الربيع العربي أصبح حق التعبير عن الرأي يضمن للمواطنين بحصولهم على مطالبهم الشرعية، كذلك الحال بالنسبة لوسائل الاعلام التي بدأت تتجرد من القيود التي كانت ملقاة على أقلامها وأصبحت تمارس حقها في التعبير عن الرأي ودعم الحراك الشعبي من خلال تغطية أخباره.

Natour's case unveil the situation of Jordanian prisoners aboard

A committee to be formed to follow up on their issues

Ghada Sheikh

AMMAN – Youth activist Khalid Natour, 27, who has been released by Saudi authorities recently, noted that his arrest had shed light on the issue of Jordanians prisoners abroad.

In an interview, he said that public movements are about to form an ad hoc committee in charged with following the situation of detainees abroad and "combat the government's silence and failure towards them".

Natour, who spent 91 days in Saudi prisons, denied having been subject to physical abuse, but noted that he had witnessed attacks on other prisoners.

"Public pressure accompanied by the media interaction were the main reasons behind my release," he highlighted, adding that other Jordanian detainees are just "not lucky enough" to enjoy the attention he had and are still behind bars.

-Tells us more about your arrest

First of all, I work at an ICT software company in Amman that have several branches outside Jordan, including Riyadh, therefore, the company has asked me and four other colleagues to go work in Riyadh.

After obtaining the work permit, I travelled along my colleagues to Saudi's capital on January, 6 2013.

Immediately after arriving at the airport at 11pm, and exactly while having our passports stamped, I was taken to a waiting room, where they told me that I was arrested without giving me clear explanation why.

They even denied knowing the body that ordered my arrest, after which I demanded to contact the Jordanian embassy in Riyadh to try to understand the reason behind my arrest, but I did not get any reply either.

I was lucky enough to have my colleagues waiting for me and notifying my family with my arrest.

- Tells us more about the way you have been arrested

I left the airport with a Saudi police officer while having my hands and feet handcuffed and my face covered and was put inside a car. Then I saw myself inside a solitary confinement, which I did not know to which prison it was affiliated with.

-What about the interrogations

The next day, I taken with two officers and then I knew that I was detained by the Saudi intelligence. The investigations were about my participation in protests outside the Saudi and Bahraini embassies in Amman, calling for not sending Jordanian gendarmerie troupes to Bahrain and Kuwait.

I confessed taking part in the protests, which took place about one year and nine months before the day of the arrest.

I asked about the legal documents of my arrest and the legitimacy of the interrogations while being investigated in an issue that took place on the Jordanian territories, knowing that Jordan grants to its citizens the freedom of expression.

They replied that the Saudi interior ministry's bylaws allow them to arrest me for six months without referring me to the prosecutor general.

I continued to ask for contacting the Jordanian embassy, but they refused my demand. I went over three interrogations for my participation in the protests.

- For how long have you stayed in the solitary confinement?

For 18 days. They moved me to a collective prison upon my several requests and I was then accompanied by six men. We were not allowed to communicate with the prisoners in other jails and cameras were installed everywhere to detect our talks and movements.

- How was the situation inside the collective prison?

Pretty weird, particularly when I knew that the minimum detention sentence was four years and without being referred to the prosecutor. This have affected my emotional wellbeing considerably and made me fear that I would not gain my freedom before years to come.

Then I started to come with the place and requested the jail's administration to provide me with books in order to continue my master's degree while in prison.

On the other hand, the food and health services were somehow good and we used to have a television and a news paper every now and then.

- Have you met with any Saudi legal body?

After one month of my detention, I was given the chance to meet with representatives from the Saudi Human Rights Commission.

They asked my about my demands, which were to someone from the Jordanian embassy, being informed with my charges and contact my parents, but nothing happened and I was only given a glasses.

- Did you know that a huge public and media pressure was placed in Jordan to call for your release while you were still in jail?

I sensed this during my meeting with the commission's representative.

- Have you been tortured or subject to ill-treatment?

No I was not subjected to any type of torture, but some inmates who were with my in jail were, so it seems that the public pressure in Jordan prevented them from physically abusing me.

- Have you met Jordanian prisoners?

Not personally, but I have met with persons who did.

- How did you know about your release?

One of the investigators told me on the 71st day of my arrest and gave me a letter from my sister. Then I stayed in the solitary confinement for five days, before brining me back to the collective prison for one day prior to my release.

It is like a psychological war that all prisoners talk about; they inform prisoners of their release date and then they tell them that they will not leave. This made me feel really scared.

- How do you describe the role of the Jordanian embassy in Riyadh in dealing with your case?

I did not expect to meet any representative from the embassy, which indicates that the government is not paying attention to Jordanian prisoners abroad. To this effect, we, as activists, have agreed to form a committee that follows up on the issue of prisons outside the country.

Popular movements improve freedoms, unveil media shortcomings

Ghada Sheikh

AMMAN - Popular movements, which started about two years ago, are contributing to improving one of the most important rights stipulated in the Constitution and international conventions – freedom of speech.

After years of restricting its practice and deeming it as a taboo, the movements managed to revive the freedom of expression, making it present among the mainstream and the media.

Al Rai daily reporter, Rakan Saaideh, said that the popular movements have unveiled two main components relataed to the public freedoms; contributing to raising the ceiling of freedoms of speech and exposing the media's shortcomings.

The media took two sides while covering the movements, either distorted their image or reflecting people's aspirations and frustrations, according to Saaideh.

"One would not have predicted such imbalances without the popular movements," said the reporter, stressing the need to entrench the freedom of expression in all areas.

Meanwhile, Basil Okour, editor of the "Jo24" news website, noted that the calls for reforms have contributed substantially to enhancing the public freedoms, including the right to expression, for it have managed to cross the redlines.

"Jordanian can express their opinions freely now, especially because the popular movements have created a state of public interaction in expressing opinions without notice what have been deemed earlier as redlines," he highlighted.

Activist Hamzeh Zghoul, member of the National Progressive Front, said the public movements have enabled Jordanians to express themselves without fear, a trend he noted has started since March 24, 2011.

Aya Musa, a woman activist, agreed, adding that "people used to fear discussing local issues or even protest peacefully".

"The freedom of expression has been one of the Arab Spring outcomes that made citizens more aware of their right to have legitimate demands…," she said.

Jordanians are split between supporters and opponents

Bassem Youssef's sarcasm; a freedom of expression or an insult?

Farah Maraqa

AMMAN - Jordanians had discussed the arrest warrant issued against Egyptian satirist Bassem Youssef as it was a local issue, splitting between supporters and opponents of the prosecutor general's decision.

Some perceive topics discussed by the comedian as a media freedom, while others consider it as "ridiculing" Islam and his country's political figures.

Besides the extensive tackling of Youssef's case in the local media, citizens have expressed their opinions over the famous comedian on social and news websites, with some describing his materials as "degrading" criticism.

Some commentators believed that the fact that someone who look for Egyptian President Mohammad Morsi's errors are considered an "insult" to Egypt as a country, whereas others have gone further by accusing Yousse's of being Mossad and working for Israel.

"He is a dissolute and against Islamic teachings," some of the critics read.

On the other hand, some commentators

underlined the significance of Youssef's arguments and his efforts to highlight the loopholes and shortcomings in the new ruling system, stressing his talents and capabilities in performing his duties to the fullest.

Citizens have also wondered about the consequences if a Jordanian presenter takes the same path of Youssef and in what is perceived as an "insult" the state figures, noting that he or she would have been abused by the intelligence apparatuses.

Moreover, some deemed that subjects presented by the Egyptian satirist in exposing "corruption" in the Muslim Brotherhood's regime would prevent their Jordanian counterpart from ruling.

The arrest warrant against Youssef has spurred international controversies, particularly since it took place in a country that has "gained its freedom" recently from a regime that had silenced the media for decades.

He was accused of insulting Islam and the Egyptian president, in addition to "circulating lies that seek to harm the national peace".

According to Jordanian writers, the incident is considered a "repress" to media freedoms and an evident to that the regime rejects criticism exposing its faults.

Writer Omar Dawodieh noted that his differences with Youssef do not contradict the fact that he managed to gain "enormous" popularity across the Arab world, especially in light of attempts to ensure the influence of the Muslim Brotherhood movement on the media in Egypt, the rise in the sectarian speech and holding the Copts accountable for everything.

"Bassem seems to be more open, objective and brave, and above all, smiles more than those who hide behind their bears," said the writer.

He added that what angered the Egyptian presidency this time was videos that have been aired during Youssef's show "El Bernameg", which showed Morsi preaching about applying the Islamic Shariaa before being elected, including boycotting the US and reaching out to Jerusalem, and then ignoring all these speeches after presiding.

Writer Manar Rishwani wrote an article in which he held a comparison between the situation of Youssef and that of Egyptian blogger Karim Amer in 2006, who was also received criticism during Hussni Mubarak's era.

However, the two writers have found many Jordanians interested in the satirist's case.

The Committee to Protect Journalists, which is headquartered in the US, has also criticized the interrogations of Egyptian blogger Alaa Abdul Fattah, who apposes the Muslim Brotherhood, over Facebook and Twitter messages and conversations.

In addition, tens of other television presenters and journalists who disapproves with the Muslim Brotherhood are said to be interrogated for "feeding sedation and threatening the internal security and stability", according to Al Ahram daily.

Movies, songs supporting democratic concepts, freedoms

Freedom messengers ; youth talents entrenching high values

Farah Maraqa

AMMAN - "In order to be an innovative artist, you must be free and in order to be free, you must live and in order to live you must eat and in order to eat-in the Arab world- you need to shut up!," said one of the freedom messenger.

During a ceremony organized by the Freedom Messengers Network in April, musical and theoretical plays were performed that seek to simply the concepts of citizenships, freedoms and human rights.

The event was held to celebrate the end of series of training, according to network coordinator, Haytham Abu Atiyyeh.

The Street Theatre, a group of men who perform theoretical plays that take place in public spaces, took part in the ceremony, presented a spontaneous show, during the actors played the roles of ministers and the audience had the chance to ask them questions about the hike in prices and the economic and social challenges they are facing.

In addition, two short films were featured, shedding light on violations against democracy and freedoms.

Titled "Shwayyet Sharaf", (a little bit of honor), director Ahmad Zghoul depicted the society's outlook of women, which increases the deadlines surrounding them, while leaving the space open for men.

In the other movie, "Bedkon Horreieh", (you want freedom), director Abdullha Abu Dayyak depicts the suffering of Syrians after they escape death in their country through interviewing children from the Zaatari Refugee Camp in Mafraq Governorate.

The motion pictures have gained people's admiration.

Zghoul underlined the importance of taking part in the event, which he said does not impose any restriction on the content of the featured materials, in addition to the financial support members of the Freedom Messengers Network receive under the Center for Defending Freedom of Journalis ts (CDFJ).

Abu Dayyak agreed, adding that the logistic support provided by the centre, including improving the capabilities of filmmakers and helping them overcome obstacles facing their work.

The ceremony also featured rapper Christ Zu'bi and Omoumi musical band, whose songs carry meanings of freedom and democracy, according to singer Yara Nimor, who stressed the band's commitment to include a "humane" element in their songs.

Standup comedian, Chex Al Ali, also presented two shows.

CDFJ President Nidal Mansour underlined the importance of all the performances in entrenching high values and human rights concepts in a way that employs youth's energies and talents.

The Freedom Messengers project has started in 2004 by the centre targeting influential people, such as teachers and journalists, which are called "information multipliers", according to Abu Atiyyeh.

Social media networks... new horizons for free, untied media

Ghadir Saadi

AMMAN - The prevalence of social media networks, namely "Facebook, Twitter and Youtube", has opened the door for an unprecedented and revolutionary media, leading to the emergence of "citizen journalists".

The new facilities provided by the internet have provided in the field of communication, organization and media contributed in altering the old equation, under which changing forces had to depend on other countries during their political struggle as the case in the 60s and 70s.

Evident to this is the events that took place in Tunis, Egypt and Libya, during which the social media tools have played an integral role in spreading ideas and breaking political taboos, leading to better awareness among youth.

Social media expert Thamer Awayseh said the end of the "location phobia" is one of the achievements of social networks for entering the Cyberspace somehow sets people free.

He added that geographical borders no longer play role in forming virtual societies, giving people the opportunity to communicate around the clock.

"This has resulted in changing the quality of surfing the internet; from entertainment tool to one for leading, preaching and organizing and then to an active panel for reporting on events…," Awayseh indicated.

"In brief, the new media is a transitional phase from recession to political awareness that is definitely changing the form of Arab governments and civil society. Therefore, we might witness a political recession in social media in the near future compensated by a genuine action by civil society organizations and public agencies," he added.

Online communications experts Ahmad Qaisi cited the distinguish role in highlighting the role of individuals as an active agent for change and guiding the public opinion.

"The social media networks have become an essential panel for expressing all ideas and orientations inside the society in light of a dialogue based on interaction between the individual, elite and the public," he said.

For his part, Kamal Mahmoud, activist in the field of social networks cited a report on social media in the Arab world in 2012, which showed that the number of Facebook users in the region went up by around 50%, topping 45 million by the first half of last year.

He noted that the study, conducted by Dubai School of Government faculty, also showed that 70% of Facebook users in the Arab world are between 15 and 29, while Twitter users reached two million in the first six months of last year.

In March 2012, Twitter received more than 173 million tweets from the Arab world, according to the report, which noted that the Arabic language is the fastest growing language on Twitter.

Saudi Arabia ranked first in the number of tweets, followed by Egypt, Kuwait and the UAE respectively.

According to statistics, the number of Youtube views from the Middle East and North Africa region reached 167 million, of whom 90 million are Saudis.

Saudi Arabia has been ranked first globally in the number of Youtube viewers.

The Social Breaker website, which is specialized in showing figures about social media, noted that Asia is considered the most continent with Facebook users, with Saudi Arabia ranking the eleventh among 48 Asian countries, while the UAE ranked the 14th.

Meanwhile, the areebaareeba.com, an Arab social website, was officially launched in 2011, attracting more than on million subscribers in one year, mainly from the Arab world and Arab communities abroad.

Labor issues at media outlets take prominence

Farah Maraqa

AMMAN - Journalists have been covering the details of strikes held by employees from different companies to demand more rights, only to realize that they are deprived themselves.

A huge number of media graduates working in news websites suffer the bitter by the lack of their basic rights, while having no association to defend their rights – the Jordan Press Association Law has not included them yet.

However, media experts believe that problems facing journalists at workplace should not affect their professionalism, workers at the field state the contrary, particularly as they are forced to work in other fields as well to improve their living conditions.

For her part, a women reporter said she had to resign for the news website she used to work at because it failed to meet her financial needs.

The story of Adnan Barrieh, who has been laid off arbitrary from Al Arab Al Yawm's daily, sets another example on challenges facing reporters in Jordan.

Barrieh said the decision to lay him off about two months ago was "malicious" and was a reaction to his efforts to protect the rights of workers at the paper.

Despite the Jordan Press Association's (JPA) stance in support of Barrieh, the newspaper's administration refused to reconsider its decision, leading the reporter to go on hunger strike as of April 21.

Commenting on the issue, President of the Centre for Defending Freedom of Journalists (CDFJ) Nidal Mansour said media outlets in Jordan suffer from "a weak institutional foundation and lack of funding, which create an obstacle that threatens their employees' job stability.

"This should justify victimizing journalists," he underlined, adding that it should not be a pretext for "lazy" reporters not to work at their full capacity too.

Mansour noted that labour problems are not considered a violation to the freedom of expression, unless a reporter is proven to be fired for taking a stance towards them.

He said the media freedoms have been on the decline in Jordan, stressing the importance of following the path of advanced countries that have a "conscious clause" in journalists' code of ethics, under which reporters have the right to abide by the editorial policy of their outlets.

"Journalists under this clause have the right to reign if the editorial policy is changed," the CDFJ president noted.